النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 603 ■ من 1 الى 7 ماي 2025■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

عبد الرحمان عبيبي:

ضيف العدد

إن المرحلة الحالية التي يمر منها النظام الرأسمالي باتجاهه إلى التركز والاحتكار ماهي إلا بداية حفر قبره بتعبير ماركس...

15

تحرر الطبقة العاملة مرتبط ببناء أدوات صراعها الطبقي

06

اتحاد نضال العمال يندد بقرار الاحتلال إغلاق مقر اتحاد نقابات العمال في القدس

11

الاقتصاد التبعي وحدود السيادة الاقتصادية والمالية

كلمة العدد:

تحية للطبقة العاملة المغربية في عيدها الأممي

تحيي الطبقة العاملة المغربية عيدها الأممي هذه السنة وإلى جانبها حزبها المستقل، حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي تم الاعلان عن تأسيسه قرابة سنتين ونصف. إنها مناسبة يجدد فيها حزبنا عزمه القوي وإرادته التي لا تلين للمضي قدما في تمكين الطبقة العاملة من هيئة أركانها لخوض النضال السياسي ضد الكتلة الطبقية السائدة ونظامها الرجعي، وللإعلان لكافة الطبقات والفئات الاجتماعية الحليفة والمنخرطة في الصراع الطبقي ضد نفس العدو؛ بأن الشرط الذاتي للطبقة العاملة يتغير بشكل جوهري، وأن عملية تأسيس الحزب المستقل ماضية نحو خلق الشرط الضروري لكل عملية تغيير جذري حقيقي. إن شرط بناء حزبها المستقل له دور حاسم في تحقيق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فبدون هذا البناء ستبقى الطبقة العاملة عاجزة عن القيام بدورها التاريخي في تحرير نفسها وتحرير المجتمع، وستظل عرضة للتقسيم والاستغلال السياسي من طرف النظام وقوى سياسية واجتماعية دأبت على الركوب على نضالات الطبقة العاملة وبقية الطبقات الكادحة مما يؤبد استغلالها الاقتصادي والاجتماعي واضطهادها السياسي.

إن الطبقة العاملة هي الطبقة الأساسية في المجتمع، وهي التي تشكل القوة الرئيسية في إنتاج الخيرات المادية، وهي أيضا التي تعاني من الاستغلال والاضطهاد في المجتمع الطبقي البرجوازي: المجتمع الرأسمالي، كما أنها في صراع دائم ومستمر وفق قوانين الصراع الطبقي، وهذه حقيقة موضوعية لا يمكن لأي أحد انكارها.

تسعى الكتلة الطبقية السائدة عبر جهاز دولتها إلى تشتيت صفوف الطبقة العاملة وإغراقها في المشاكل الاجتماعية، وحرمانها من الأجور التي تضمن العيش الكريم، وإبقائها في دائرة الفقر تطبيقا لتلك المقولة الشهيرة «جوع كلبك يتبعك» وهو موقف طبقي حقير يحكم على العمال والعاملات بالبؤس الدائم والشعور بالتبعية للرأسمال والباطرونا، وأنهم هم من يتحكمون في مصير الطبقة العاملة.

وتسعى الدولة أيضا الى تفريق العمال وتحويل التناقض إلى صفوفهم واعتبار بعضهم يزاحم الآخر في لقمة العيش والشغل. ولهذا تعمل الباطرونا على خلق المزاحمة والمنافسة بين العمال بعضهم ضد بعض، ليسهل عليها التلاعب في الأجور وإلقاء المسؤولية على تلك المنافسة في سوق الشغل.

ولحرمان الطبقة العاملة من تملك الوعي بالأسباب العميقة للمشاكل التي تعيش فيها، تعمل الدولة راعية مصالح الباطرونا على تجريم العمل النقابي، وحرمان العمال من مدرستهم التي تعلمهم التنظيم والتضامن فيما بينهم ألا وهي النقابة. إن النقابة هي المدرسة الأولى لإدراك أن الباطرونا هي المسؤولة عن الأوضاع المزرية لهؤلاء العمال. ومن خلال نضالهم -الإضرابات العمالية- يتعلم هؤلاء بأن الباطرونا هي طبقة رأسمالية تملك الثروة والسلطة، أي يدركون بأن الدولة تخدم مصالح هؤلاء الرأسماليين وتضطهد العمال.

لقد خاض العمال العديد من الإضرابات وأشكالا متعددة من النضال، من أجل نيل مطالبهم أوالدفاع عم مكتسباتهم. كما راكمت الطبقة العاملة تجربة غنية من هذه النضالات، وأصبحت رصيدا يمكن الاستفادة منه في المستقبل. وعلى قاعدة هذه التجارب الغنية نقول اليوم بأن شروط تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة اجتمعت ويتوجب على طلائع الطبقة العاملة وقادتها الذين يبرزون في مختلف المعارك، بأن ينخرطوا في تأسيس حزبهم المستقل إلى جانب مجموعات من المثقفين الثوريين المقتنعين بالدور التاريخي للطبقة العاملة في التحرر من سلطة الكتلة الطبقية السائدة. وجدير بالإشارة أن هؤلاء المثقفين الثوريين راكموا بدورهم تجربة غنية جدا في مجال التجذر في الطبقة العاملة والعمل إلى جانبها، وقد أدوا ثمنا باهظا من الاعتقالات ومن التعذيب إلى حد الموت ومن السجون والمنافي.

هكذا يمكننا إعادة التأكيد على ما صدر عن المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي من قرارات تتعلق بمهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية وبأنها باتت مهمة مركزية وآنية لا تحتمل التأجيل أو إضاعة المزيد من الوقت. ولذلك تم الإعلان عن تأسيس حزب النهج الديمقراطي العمالي الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية في يوليوز 2022

عاشت الطبقة العاملة المغربية موحدة مكافحة ومتضامنة.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

نداء حزب النهج الديمقراطي العمالي للطبقة العاملة المغربية بمناسبة عيدها الأممي، فاتح ماي 2025

وحدة وحدة يا عمال، ضد القهر والاستغلال

رفاقنا العمال وعموم الكادحين، رجالا ونساء

تخلد الطبقة العاملة المغربية وعموم الشغيلة، إلى جانب سائر العمال والعاملات عبر العالم، عيدها الأممي، فاتح ماي 2025، في ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية، نتيجة القهر المخزني والسيطرة الامبريالية والتغلغل الصهيوني ببلادنا، وتفاحش الاستغلال الرأسمالي.

وبهذه المناسبة فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي، كحزب ثوري وضع نفسه في خدمة أهدافكم التحررية، يحييكم بحرارة، وينديكم للمشاركة في تظاهرات فاتح ماي بمختلف المدن ضمن النقابات المناضلة الغيورة على مصالحكم. كما أننا ننادي عموم المعطلين والطلبة والطالبات الحاملين لهموم الطبقة العاملة إلى المشاركة القوية في هذه التظاهرات.

ومن خلال هذه المشاركة سيكون مناضلو/ات حزبنا ومناصريه معكم وجنبا لجنب مع كافة النقابيين/ات الأحرار من أجل التعبير عن:

×إدانة محرقة غزة والإبادة الجماعية الممارسة ضد الشعب الفلسطيني من طرف الجيش الصهيوني منذ أزيد من سنة ونصف، ودعمنا المطلق للمقاومة الفلسطينية في كفاحها التاريخي المجيد من أجل تحرير فلسطين من النهر إلى البحر وإقامة الدولة الوطنية الديمقراطية الفلسطينية وعاصمتها القدس؛ دون أن ننسى دعمنا للمقاومة اللبنانية واليمنية وإدانتنا للامبريالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية عدوة الشعوب ومُشعلة الحروب والدعامة الأساسية للاستعمار الصهيوني الفاشستي، وإدانتنا للتطبيع الخياني للعلاقات بين الدولة المخزنية والكيان الصهيوني.

×العزم على مواجهة الاستغلال الرأسمالي المتوحش وما ينتج عنه من تفاقم للبطالة (التي وصلت نسبتها إلى أزيد من 21%، بما فيها بطالة حاملي الشهادات) ومن هشاشة في الشغل وانخفاض للقدرة الشرائية لعموم الجماهير الشعبية بسبب الارتفاع الخطير للأثمان في ظل جمود الأجور والتعويضات والمعاشات ومداخيل عموم المواطنين/ات وارتفاع الضغط الضريبي وتدهور الخدمات الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والسكن والمرافق العمومية الأخرى نتيجة زحف الخوصصة في هذا المجال وتغليب منطق أولوية الأرباح على المصلحة الشعبية وتعميق سياسة تفقير الفقراء وإغناء الأغنياء.

×العزم على مواجهة الهجوم الكاسح على الحريات النقابية والحقوق العمالية عامة من طرف السلطات المحلية والباطرونا من خلال مصادرة الحق في تشكيل المكاتب النقابية بالمؤسسات الاقتصادية والطرد من العمل لأعضائها من طرف الباطرونا وعدم تسليم السلطة وصول الإيداع القانونية للنقابات، ضداً على القوانين الجاري بها العمل.

×التشبث المستميت بحق الشغيلة في الإضراب من خلال العمل على إلغاء الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي الذي يجرم هذا الحق وعلى إسقاط القانون التكبيلي لحق الإضراب المصادق عليه في فبراير الماضي من طرف البرلمان المخزني والذي تقرر دخوله حيز التنفيذ في 24 شتنبر لهذه السنة.ب

×رفض مخطط الدولة لتمرير عدد من القوانين الخبيثة التي تجهز على مكتسبات الشغيلة وفي مقدمتها مشاريع القانون التخريبي للتقاعد والقانون التحكمي في النقابات، والقانون الانتكاسي المعدل لمدونة الشغل خدمة لمصالح الباطرونا الجشعة والمخططات لتفكيك نظام الوظيفة العمومية وخوصصة ما تبقى من مؤسسات عمومية.

×إدانة الهجوم الشرس على الحريات العامة وحقوق الإنسان ببلادنا والذي أدى إلى محاصرة وعرقلة أنشطة عدد من التنظيمات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية والثقافية والجمعوية الأخرى، ومنها حرمان حزبنا، النهج الديمقراطي العمالي من عدد من حقوقه المشروعة كحزب، دون الحديث عن تصاعد موجة الاعتقالات في صفوف مناضلي الشعب.

× تفاقم تدهور أوضاع الفلاحين/ات الكادحين بشكل غير مسبوق نتيجة لمخططي المغرب الأخضر والجيل الأخضر ولعجز الدولة على مواجهة الجفاف، وللتسلط على أراضي ومياه الفلاحين/ات وهو ما أدى إلى ضرب الأمن الغذائي لشعبنا والإجهاز على سيادتنا الغذائية.

×رفضنا للحوارات المغشوشة والتي لن تؤدي، في أحسن الأحوال، سوى إلى فتات الموائد بالنسبة للأجراء مقابل مكاسب استراتيجية للباطرونا مثل فرض القانون التكبيلي للإضراب ونظام جديد للتقاعد مسيء لمصالح الشغيلة النشيطة أو المحالة على التقاعد. إن الحوارات الاجتماعية، كما تريدها حكومة الباطرونا، تهدف بالأساس إلى فرض الاستسلام الاجتماعي على الشغيلة بأبخس ثمن وتأبيد استغلال واستعباد الطبقة العاملة من طرف الرأسمالية المتوحشة. وإن البديل العملي للحوارات الاجتماعية المغشوشة هو النضال النقابي الوحدوي الحازم والوحدة النضالية في أفق الوحدة النقابية التنظيمية المنشودة. وفي هذا الإطار نحيي جميع النضالات الوحدوية سواء القطاعية أو الفئوية وندعو إلى تقويتها ومأسستها.

جماهيرنا العمالية والشعبية

إن حزبنا، النهج الديمقراطي العمالي، مع اعتباره للعمل النقابي كأداة ضرورية لتحسين الأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة، ومع دعوته للعاملات والعمال وكافة الشغيلة للالتحاق بالعمل النقابي دون تردد، مع العمل على تصحيح مساره من خلال تخليقه ودمقرطته واحترام مبادئه الأصيلة وشعار «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها»، يعتبر أن العمل النقابي غير كاف وحده للتحسين الدائم لأوضاع الشغيلة ولتحررها من الاستغلال والقهر الذي يستوجب القضاء على النظام الاستغلالي الرأسمالي وبناء نظام اشتراكي تكون فيه السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطبقة العاملة مدعومة بحلفائها من الكادحين/ات.

لذا فإننا بقدر ما ننادي إلى تقوية العمل النقابي وتصحيحه، ندعو الطلائع العمالية إلى المشاركة المباشرة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لتوفير القيادة للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي في أفق بناء المجتمع الاشتراكي على طريق المجتمع اللاطبقي الذي ينعدم فيه استغلال الإنسان للإنسان.

ونحن نخلد عيدنا الأممي يوم فاتح ماي، فإننا نستحضر مطالبنا الملحة ومواقفنا الظرفية الأساسية المتجسدة في:

• توقيف موجة الغلاء عبر إجراءات ملموسة وعاجلة لتخفيض الأثمان، منها إلغاء الضريبة على القيمة المضافة أو تقليصها بالنسبة لعدد من مواد الاستهلاك والتصدي للمضاربين والاحتكاريين.

• الزيادة العامة في الأجور والتعويضات والمعاشات وفقا للسلم المتحرك للأثمان والأجور، وتخفيض الضريبة على الأجور ورفع قيمة الحد الأدنى للأجور إلى 5000 درهم شهرياً مع تطبيق الالتزام الحكومي بتوحيد الحد الأدنى في الصناعة والفلاحة في أفق 2028.

• سن ضريبة تصاعدية على الثروة.

• تطبيق قوانين الشغل على علاتها، والتزامات الحكومة الواردة في اتفاقاتها مع النقابات، والأحكام القضائية الصادرة لصالح الشغيلة.

• توقيف موجة التسريحات من العمل وإيجاد الشغل القار للمعطلين وسائر المواطنين/ات بدءاً بفتح أبواب الوظيفة العمومية لتشغيلهم.

• تمكين الشغيلة عامة وسائر الموطنين/ات من الحماية الاجتماعية الفعلية والشاملة بجميع المجالات.

• احترام الحريات والحقوق النقابية والتخلي عن مشاريع القوانين العدوانية على الحقوق الشغلية.

• دعم حزبنا لنضالات العاملات والعمال ضحايا نزاعات الشغل التي طال أمدها مثل سيكوميك بمكناس وموبيليس بوجدة ودعم الحراكات الشعبية بفكيك ومواصلة النضال لتحقيق مطالب الحراكات الشعبية لساكنة الحسيمة وجرادة.

• احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإطلاق السراح الفوري لكافة المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف والمدونين والمعتقلين بسبب مناهضة التطبيع.

• توقيف مسلسل الخوصصة للمرافق والمؤسسات العمومية، وبالمقابل تأميم المؤسسات الاقتصادية الاستراتيجية وفي مقدمتها شركة لاسمير لتكرير النفط.

• جعل حد للسطو على أراضي ومياه الفلاحين واتخاذ إجراءات مستعجلة لصالح الفلاحين/ات الكادحين المتضررين من الجفاف ومن الأوضاع المزرية بالبادية ومن سياسة المغرب الأخضر والجيل الأخضر والسير نحو إصلاح زراعي جذري وسياسة فلاحية توفر شروط السيادة الغذائية لشعبنا.

• تقوية الجبهة الاجتماعية المغربية كأداة للنضال الاجتماعي الوحدوي وطنياً وبسائر المناطق، ودور الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع للتمكن من إسقاط التحالف الخياني للدولة المخزنية مع الكيان الصهيوني ومن الدعم الفعلي للمقاومة الفلسطينية.

• التضامن مع كافة الشعوب في نضالها ضد الامبريالية والرجعية بدءاً بالنضال من أجل حل الحلف الأطلسي سيء الذكر.

لنشارك جميعاً في تظاهرات 1 ماي مع النقابات المناضلة.

عاش فاتح ماي، رمزاً ومحطة للتضامن الأممي.

عاش كفاح شعبنا للتخلص من المخزن وبناء نظام وطني ديمقراطي شعبي على طريق الاشتراكية المنشودة.

المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي

الرباط في 21 أبريل 2025

احتجاجات اشتوكة آيت باها:

العمال الزراعيون ينتفضون ضد واقع الاستغلال ويطالبون بالكرامة

السعودي أوغرار

في قلب الضيعات الفلاحية بإقليم اشتوكة آيت باها، يتجلى بوضوح واقع الاستغلال والهشاشة الذي تعانيه الطبقة العاملة الزراعية: أجور زهيدة لا تتجاوز 80 درهمًا في اليوم، ساعات عمل مرهقة تتجاوز ثماني ساعات، غياب شبه تام للحماية الاجتماعية، وسائل نقل غير آمنة تودي بحياة العمال والعاملات في حوادث مميتة وعاهات مستديمة.

هذا الواقع المزري والمتأزم فجر في 25 نونبر 2024 انتفاضة غير مسبوقة، انطلقت من مكان تجمع العمال المعروف بـ»الموقف» بكل من بيوكرى و أيت اعميرة، حيث تحولت الاعتصامات السلمية تدريجياً إلى مسيرات احتجاجية نحو عمالة الإقليم. لكن الحراك قوبل منذ بدايته بمحاصرة أمنية مكثفة هدفت إلى كبحه ومنع توسعه.

أسباب الحراك: معاناة مزمنة وظروف قاسية

إن العمال والعاملات الزراعيين خاصة من يُشغلون عبر «الموقف» يعيشون في ظروف مهينة من حيث: الأجور الهزيلة، غياب تام للتغطية الصحية، ساعات عمل طويلة، وطرد تعسفي متكرر. هذه المعاناة المتراكمة يضاف لها غلاء الأسعار كانت الدافع الأساسي لانفجار الغضب العمالي في وجه منظومة الاستغلال.

مطالب واضحة وعادلة:

رفع المحتجون مطالب عادلة على رأسها: رفع الأجور إلى 150 درهمًا في اليوم، تقليص ساعات العمل إلى ست ساعات، تسجيلهم والتصريح بهم في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وقف الطرد التعسفي، وتوفير وسائل نقل آمنة. كما طالبوا بظروف عمل إنسانية تليق بكرامتهم كبشر، لا كأدوات إنتاج رخيصة.

ردود الجهات المختصة:
السلطات المحلية والأمنية

بدلاً من الاستجابة للمطالب واجهت السلطات الحراك بمحاصرة «الموقف» واللجوء إلى اعتقال بعض العمال والعاملات وتعنيفهم وتخويفهم، وقد تم توثيق هذه التدخلات بصور وفيديوهات تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي ومنعت التحاق المزيد من العمال والعاملات بمكان الاعتصام. لكن رغم ذلك استمر الحراك، وازداد التحاق فئات جديدة به ما كشف عن عمق الغضب العمالي.

ردود الجهات الحكومية

تحت ضغط الحراك، عقد وزير الفلاحة اجتماعًا بولاية أكادير بحضور النقابات والسلطات، دون دعوة ممثلي الحراك.

وقد تبنت هذا الملف مجموعة من النقابات أهمها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من خلال إصدار مجموعة من المواقف في شكل بيانات وتصريحات، وكذا قيام وفد من مكتبها التنفيذي بزيارة المنطقة والحضور في الأشكال النضالية والاحتجاجية التي نضمها العمال والعاملات والحضور في اللقاء الذي تم عقده بولاية جهة سوس ماسة من خلال مرافعتها عن الملف المطلبي لشغيلة القطاع .ورغم أن القرارات والخلاصات المنبثقة عن هذا الاجتماع توحي وتؤشر عن رغبة في إيجاد حلول جزئية لأسباب ودوافع الحراك، إلا أنها مع مرور الوقت اتضح أنها لا تعدو أن تكون محاولات لامتصاص الغضب وإفشال الحراك لا أكثر .

> حراك العمال والعاملات الزراعيين في اشتوكة آيت باها يعكس عمق المعاناة التي تعيشها الشغيلة في القطاع الفلاحي، ويجسد وعيا نضاليا متقدما فرض نفسه رغم كل أشكال القمع والتهميش مما يوضح أولا انحياز الدولة الطبقية واصطفافها إلى جانب الرأسمال من خلال نهج الحكومة سياسة التسويف بإطلاق وعود دون تنفيذها

أشكال الدعم والمؤازرة للحراك:

في سياق، تقديم الدعم والمؤازرة للحراك عملت القوى المناضلة بالإقليم والمشكلة من هيئات سياسية، نقابية وحقوقية إلى تأسيس «لجنة دعم العمال والعاملات الزراعيين»، قدمت دعمًا ميدانيا وإعلامياً هامًا، وأسهمت في إيصال صوت المحتجين إلى الرأي العام.

أفق الحراك: النضال مستمر... والدولة في خدمة الرأسمال

رغم انحصاره ومحدودية أشكاله لا يزال الحراك مستمرًا ما يؤكد إصرار العمال والعاملات على انتزاع حقوقهم.

لكن الأدهى أن الدولة المغربية وقفت من موقع المتفرج باصطفافها عمليا إلى جانب أرباب العمل في معركة استغلال العمال. حيث أنها لم تبادر إلى حماية هذه الفئة الأكثر هشاشة، ولم تتحمل مسؤوليتها في ضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. إن استمرار تشغيل العاملات والعمال الزراعيين بالحد الأدنى للأجور، رغم أنهم يشتغلون في أشغال شاقة وتحت البيوت البلاستيكية الخانقة، لهو عار وفضيحة وطنية. وإذا ما انفجر الوضع، فإن الدولة وحدها من تتحمل المسؤولية.

على سبيل الختم:

حراك العمال والعاملات الزراعيين في اشتوكة آيت باها يعكس عمق المعاناة التي تعيشها الشغيلة في القطاع الفلاحي، ويجسد وعيا نضاليا متقدما فرض نفسه رغم كل أشكال القمع والتهميش مما يوضح أولا انحياز الدولة الطبقية واصطفافها إلى جانب الرأسمال من خلال نهج الحكومة سياسة التسويف بإطلاق وعود دون تنفيذها. و يستلزم من جهة ثانية من النقابات والقوى الحية القيام بأدوارها لتأطير هذا الحراك ومواكبته ميدانيا لمواجهة هجوم الباطرونا وحكومتها الوفية لمصالح الاستغلال الرأسمالي وضرب مكتسبات العمال وكافة مصالح الطبقة الكادحة.

لذلك فلا خيار عن وحدة العمال وتنظيمهم من أجل فرض انتزاع حقوقهم، فالمعركة مستمرة والمطالب لن تتحقق إلا بوعي العمال والعاملات وانخراطهم في الحزب المستقل للطبقة العاملة والإيمان بقدرتهم على التغيير.

الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (الاتحاد المغربي للشغل):

– تؤكد أن لا جدوى من الحوار الاجتماعي ما لم يحصن عمليا الإتفاق بإنهاء التمييز ما بين SMIG و SMAG في أفق سنة 2028، بإصدار مرسوم في الموضوع وما لم يكن مناسبة لزيادة عامة في الأجور والمعاشات؛

– تطالب بوقف تفعيل القانون التكبيلي للحق في الإضراب إلى غاية تعديله بما يرفع القيود عن هذا الحق العمالي والإنساني.

تتابع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الإتحاد المغربي للشغل، بترقب حذر مجريات الحوار الاجتماعي برسم دورة أبريل الجاري، وبهذه المناسبة تسطر أهم انتظارات شغيلة القطاع الفلاحي من هذا الحوار كالتالي:

1. إقرار زيادة هامة في الأجور والمعاشات وتخفيض حقيقي في الضريبة على الأجور، لتدارك التدهور الحاد للقدرة الشرائية لعموم الأجراء؛
2. تحصين الإتفاق بإنهاء التمييز ما بين SMIG وSMAG في أفق 2028 عبر الالتزام بتاريخ إصدار مرسوم في الموضوع؛
3. تعليق العمل بالقانون التكبيلي للإضراب في أفق تعديله، باعتباره قانون، معادي لحقوق العمال وحقوق الانسان؛
4. الكف عن اعتماد المقاربة المقياسية في إصلاح أنظمة التقاعد التي تجهز على مكتسبات الشغيلة بفرض اقتطاع أكثر ومدة عمل أطول ومعاش أقل؛ وصيانة مكتسباتها في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي CNSS والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي CNOPS؛
5. التنفيذ الفوري للاتفاقات السابقة وفي مقدمتها: الاستجابة لمطالب الفئات المشتركة بين الوزارات، وخصوصا تلك المتعلقة بالأنظمة الأساسية للمتصرفين والمهندسين والتقنيين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين والمحررين، وإحداث التأمين عن حوادث الشغل لفائدة الموظفين، وادماج حاملي الشهادات غير المرتبين في السلاليم المستحقة وإنصاف الدكاترة؛
6. التقيد بمضامين ميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي على علاته وتفعيل آلياته على المستويات الترابية والقطاعية والمركزية، وفي المؤسسات الخاصة والعامة والالتزام بمخرجاته؛
7. حماية الحريات العامة ووضع حد لعرقة الحق في التنظيم النقابي بالامتناع عن تسليم وصولات إيداع الملفات القانونية لتأسيس النقابات وبمناسبة تجديد مكاتبها؛
8. التنصيص على إلزامية عقد الحوارات القطاعية وتتبع تنزيل الاتفاقات الناتجة عنها؛ وبهذه المناسبة نجدد مطالبتنا بالتنفيذ الفوري لباقي بنود الاتفاق الأخير مع وزير الفلاحة وبملحاحية تجاوب وزير الميزانية لتفعيل الاتفاقات ذات الأثر المالي، خصوصا تسريع إخراج الأنظمة الأساسية للمؤسسات العمومية التابعة للوزارة وفي مقدمتها القانونين الأساسين لمستخدمي المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والتعويضات عن التنقل، والأعمال الإجتماعية، سواء ما تعلق منها بالقضايا المرتبطة بمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري fos.agri أو بإصدار القانون المحدث لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لشغيلة المحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وتوفير الوسائل الكافية والمقرات الملائمة للعمل والموارد البشرية الكافية للوزارة؛
9. كما ننبه لوجوب فتح حوار إجتماعي قطاعي مع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من طرف وزير الشغل حول مطالب العمال الزراعيين، ومن طرف وزير الفلاحة حول أوضاع وانتظارات الفلاحين الكادحين.

اننا في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي لا نرى للحوار الاجتماعي الجاري أية فائدة ما لم يكن مناسبة لتفعيل ما تراكم من التزامات والتجاوب الفعلي مع المطالبة العامة والفئوية الملحة وإطلاق حوار جدي مسؤول حول باقي الانتظارات، وحماية مكتسبات الطبقة العاملة ووقف العدوان على الحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية والحق في الإضراب.

عن الكتابة التنفيذية للجامعة

الرباط في 24 أبريل 2025

لجنة الدعم والتضامن مع قطاع سيكوم /سيكوميك بمكناس تدعو لتنظيم قافلة وطنية تضامنية مع العاملات يوم الأحد 27 أبريل 2025

دعت لجنة الدعم والتضامن مع قطاع سيكوم /سيكوميك بمكناس لتنظيم قافلة وطنية تضامنية مع العاملات يوم الأحد 27 أبريل 2025، انطلقت من منتزه الليمونة بالمدخل الشرقي للطريق السيار (بمكناس) وجابت شوارع المدينة مرورا بشارع بئر انزران وصولا إلى الساحة الإدارية المقابلة لمحكمة الاستئناف ثم توجهت نحو مكان اعتصام العاملات والعمال لتنطلق إلى مقر العمالة. شارك في القافلة ومناضلات ومناضلون يحملون هم العاملات والعمال من أحزاب : حزب النهج الديمقراطي العمالي جهة فاس مكناس ، والقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي، والحزب الاشتراكي الموحد والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي –الاتحاد المغربي للشغل، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي والمكتب الوطني لاتحاد نساء التعليم بالمغرب، والجمعية المغربية لحقوق الانسان والجمعية الوطنية لحملة الشهادات بالمغرب وجمعية أطاك والاتحاد الوطني لطلبة المغرب وغيرهم من المناضلين غير المنتمين الذين لديهم غيرة على هذا الوطن.

ردد المشاركون في القافلة شعارات جسدت كل الظلم الذي تعرضت له العاملات والعمال، وسنوات القهر التي عاشوها بعد طردهن/هم من الشركة والتي بلغت حدها مع الالتجاء إلى الشارع كآخر ملاذ لهم بعد أن \اغلقت في وجوههم كل الأبواب، لا يطلبون سوى تحقيق مطالبهم/هن واسترداد مستحقاتهم/هن التي تم الاستيلاء عليها. كلمات: الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية لخصت المطالب. وقبل ختم فعاليات القافلة ألقى الرفيق البركي كلمة باسم لجنة الدعم اقتطفنا منها هذه الفقرة:

تحية نضالية للهيئات السياسية والحقوقية والنقابية والنسائية والشبيبية والطلابية،

في البداية ندين بشدة المتابعات والمحاكمات في حق العاملات والعمال وندين الصمت والتواطؤ للمسؤولين وعدم تحملهم المسؤولية في إيجاد حل فعلي لهذا الملف.

إن لجنة الدعم والتضامن مع قطاع سيكوم سيكوميك تطالب بفتح حوار جدي ومسؤول من أجل حل هذا الملف بما يضمن حقوق هؤلاء العاملات والعمال وكذلك ندعو لرفع جميع المتابعات في حقهم كما ندعو الجميع لمزيد من التضامن المادي والمعنوي في معركتهم النضالية التي يخضونها أمام فندق الريف باعتباره ملكا لصاحب شركة سيكوم سيكوميك وهي الشركة التي شردتهم وشردتهن. منذ ما يقارب أربع سنوات..

بعدها ألقت إحدى العاملات بالشركة كلمة نيابة عن العاملات والعمال، جاء فيها:

تتقدم عاملات وعمال سيكوم – سيكوميك بالشكر لكافة المناضلات والمناضلين، إطارات وأفراد، وترفع لهن لهم شارة النصر عالية، على تجسيد تضامنهم معنا

من خلال هذه القافلة التضامنية.

إن تواجدكم اليوم معنا لهو سند لقضيتنا التي أريد لها أن تكون مكشوفة أمام ضربات الأعداء، التي عملت على تشريد أزيد من 550 عائلة لما يناهز أربع سنوات، في تجاهل تام لملفها من قبل من يدعون المسؤولية محليا ووطنيا، المتغاضين عما نتعرض له يوميا من اعتداءات وقهر بمعتصمنا لما يقارب العشرة أشهر، مما يفند

ادعاءاتهم حول الحماية الاجتماعية وكل الشعارات المتغنى بها، ومن هنا فإننا نحمل كامل المسؤولية للدولة على التلكؤ في حل هذا الملف، وفيما سينتج عنه من تداعيات.

إن وقوفكم اليوم معنا يشكل أيضا تعزيزا لقدرتنا على الصمود في مواجهة كل المعاناة وغطرسة الرأسمال. فلاشك أننا نحيا على إيقاع هجوم كاسح من قبل

البرجوازية وسلطتها الرجعية، على أبسط شروط عيش الجماهير الشعبية، وعلى عزل وقمع احتجاجات العمال، الطلبة، المعطلين، وضحايا الزلزال، وسياسة هدم

المنازل ... الخ.

إننا اليوم مطالبين جميعا، وخاصة رفاق دربنا من العاملات والعمال على تعزيز بل وتكثيف مبادرات الدعم والتضامن مع كل المعارك والاحتجاجات، وإبداع شروط التنسيق الميداني فيما بينها، من أجل مواجهة واقع التجهيل والقهر واقع البطالة والتشريد.

إن خطوتكن / خطوتكم اليوم لهي استكمال وتكثيف، لخطوات سابقة، ستعمل لا محالة على تراكم جهودنا جميعا لصنع مستقبلنا المنشود، حيث ينتفي الاستغلال

والقمع. ولنعلن من خلال هذا العرس النضالي أننا لا ولن نستسلم ولا زلنا صامدين/أت حتى تحقيق مطالبنا المشروعة.

ودمتن ودمتم للنضال أوفياء.

لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تشارك الطبقة العاملة عيدها الأممي فاتح ماي

تحت شعار:»مواصلة النضال من أجل إقرار الحقيقة كل الحقيقة والإنصاف في قضية المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب «

وكما دأبت على ذلك، ستشارك عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب في تظاهرة فاتح ماي، عيد العمال، مع المركزية النقابية الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالبيضاء وبالمناسبة نحيي كل العاملات والعمال في كل مواقعهم ونعلن تضامننا اللامشروط مع نضالاتهم المشروعة حتى تحقيق الديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب تتشرف بدعوتكم لدعمنا، ومشاركتنا في تظاهرة فاتح ماي 2025 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا – الكونفدرالية الديمقراطية للشغل درب عمر البيضاء– وذلك من أجل الكشف عن مصير المختطفين مجهولي المصير، الحقيقة كل الحقيقة، الإنصاف، حفظ الذاكرة وعدم الإفلات من العقاب حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين فورا وتلبية كل مطالبنا العادلة، وكذا المطالبة بتسريع تأسيس وإقرار آلية وطنية للحقيقة للكشف عن الحقيقة الكاملة في ملف المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب لكونه أمرا مستعجلا لا يقبل التأجيل وشرطا أساسيا حتى لا يتكرر الماضي في الحاضر وبناء دولة الحق والقانون دولة المواطنة وحقوق الإنسان.

ولا يفوتنا بالمناسبة أن نندد بالإبادة الجماعية والتطهير العرقي الذي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من طرف الكيان الصهيوني وحلفائه. كما نطالب بالتوقيف الفوري للمجازر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تجاه الشعب الفلسطيني، ووقف فوري لكل أشكال التطبع مع الكيان الصهيوني.

إن حضوركن وحضوركم ليعد إسهاما في النضال من أجل الطي النهائي، العادل والمنصف لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حتى لا يتكرر ما جرى وما يجري من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في بلادنا...

عن لجنة التنسيق

الطبقة العاملة في قلب النضال الشعبي

يوسف احا

الحراكات الشعبية هي تعبير عن الرفض القاطع للاختيارات الرأسمالية بالبلدان التبعية والتي ترسمها المؤسسات المالية عبر فرض سياساتها بكل السبل التعسفية، حيث تؤدي الشعوب ضريبة الإجراءات والمخططات الطبقية خدمة لنمط الإنتاج الرأسمالي المسيطر، ومن المؤكد بأن احتكار السوق والمضاربات والسمسرة ثم السيطرة المفرطة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية الدافع المباشر وبدون شك في تفجير معارك شعبية بالمغرب وبباقي البلدان التبعية.

وعلى هذه الشاكلة، نجد أن الدولة المغربية منذ الاستقلال الشكلي لحدود اللحظة الراهنة، مرورا بحقبة ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، يقتصر دورها على تنفيذ إملاءات المؤسسات العالمية الدولية (برنامج التقويم الهيكلي نموذجا وأهمها) في مقدمتها صندوق النقد الدولي المدان للمغرب بمليارات الدراهم تحت دريعة التقلبات الاقتصادية والمناخية مقابل التحكم في السياسة الداخلية على جميع الأصعدة، أولها المستوى الاجتماعي، مما سيحمل الطبقة العاملة وباقي عموم الكادحين/ت بالدرجة الأولي عبء خيارات النظام المغربي، وبالتالي إلى تفجير الهبات الجماهيرية والشعبية بالبلاد.

إن النضالات الشعبية تعتبر أكثر تأثيرا مقارنة مع الحراكات الفئوية المرتبطة أساسا بمطالب الشغيلة، إلا أن هذه الاخيرة قد يتحقق لها حيز مهم إعلاميا وتعبويا يتم متابعتها من طرف الرأي العام بسبب ارتباطها بالمطالب النقابية مركزيا أو قطاعيا (مواكبة إعلامية لابأس بها لتغطية الحراك التعليمي لسنة 2023/ الإضراب العام يومي 5 و6 فبراير 2025 .....)

من خلال هذا، يمكن عرض أهم مميزات الحراك الشعبي لتقريب الصورة أكثر في علاقاته مع أوضاع الطبقة العاملة المنتجة للثروة ونضالاتها:

-الوحدة النضالية:

مبدأ وحدة المطلب والمصير المشترك مصدر أساسي ومفتاح ضروري لأي تحرك شعبي يتجسد في ملف مطلبي أو نقطة متفق عليها وسط أقرب نقطة التقاء بالمجمع السكني (الدرب، الحي، المدينة، القرية.....). هنا سنجد وبدون أي تردد تواجد الطبقة العاملة تساهم في تحصين المكتسبات والدفاع عن الحقوق عن طريق الصيغ المتاحة لها والعمل على إنجاز شعار عملي «وحدة المطلب ووحدة المصير»، هنا أيضا إمكانية الإحاطة بالجواب عن السؤال المباشر حول العلاقة الجدلية بين النضال الوحدوي ودوره في تقوية تثبيت النضالات الشعبية.

-التضامن العمالي الشعبي:

لا يمكن فصل النضال العمالي عن التحركات الشعبية لاعتبارين مهمين، أولهما جل مطالب الطبقة العاملة هي جزء من مطالب باقي الفئات الشعبية كيفما كان الوضع، ومن المفيد التذكير ببعض المحطات للتعليل والتأكيد: وقائع السندريات بمنجم جرادة المتعلق بأحداث مؤلمة عاشتها الطبقة العاملة المنجمية تمخض عنها حراك شعبي التحق به كل مكونات الشعب بالمنطقة التي تعيش تحت وطأة التهميش والحرمان، وفي رمشة عين تحول الأمر بين ما هو عمالي إلى إسناد شعبي قل نظيره، تبين من خلاله ملاحاة التضامن الشعبي العمالي، ثم الاعتبار الثاني الأكثر أهمية وتصديقا من خلاصته البديهية جدا، أنه لن تتقدم الطبقة العاملة في نضالها لمواجهة الاستغلال والتوحش الرأسمالي في غياب دعامة وحاضنة شعبية، والمحطات السابقة والتاريخ شاهد على ذلك، وتؤكد بوضوح وبدون أي تردد أن المقاربة القوية بين الطبقة العاملة ومحيطها العام ليست إرادوية أو بمحض الصدف أو من منطلق تقديس مفرط، فهي نابعة من قناعة قوية بدافع كسب الطبقة العاملة مشروعيتها من قلب معاناة باقي الفئات الشعبية، وعلى رأسها الكادحين/ت والمهمشين/ت كقوة ضاربة لمنح الطبقة العاملة قيادة مسار التغيير لقلب موازين القوى لصالح نمط الإنتاج الاشتراكي.

كل هذا يؤكد أن التضامن بين نضالات العمال وعموم الشعب غير محصور ومحدود في معارك وملفات مطلبية آنية، وإنما هو مبني على أسس مشروع مجتمعي قاسمه المشترك يعبر عن الخوض في الصراع الطبقي ومستلزماته بهدف الوصول لنمط إنتاج عادل وبديل جذريا عن طبيعة الإنتاج الرأسمالي الحالي.

-النضال السياسي والنقابي:

من الضروري استحضار الجانب السياسي في وسط جعبة التحركات الشعبية، فالنضال من أجل بناء مستشفى أو مدرسة أو الحق في الماء أو تحسين وضع النقل... أو توفير أي خدمة اجتماعية عمومية من غير المقبول عزله عن مطلب سياسي غير مرئي ولا مسموع يتوجه تحديدا لطبيعة البرامج السياسية المنتهجة، بالخصوص إن تعلق الأمر بخدمة حيوية، ما يعني أن المتحكم فيها ليس هو غياب الارادة ، وإنما مرتبطة بمصالح عليا للدولة، مما سيدفعنا التفكير بعيدا عما وراء الستار، وبمعنى أدق، إن الدولة ستستجيب طبعا لإملاءات وتوجهات الدوائر المتحكمة في المال والأعمال لاستهداف المجالات غير المنتجة -حسب مزاعم الرأسمالية- ويبقى الحل الخارق للرأسمالية التبعية هو جعل تلك المجالات كبضعة تسويقية، وعرضها على الرأسمال الاحتكاري مع خلق طبقة عاملة من نوع آخر، سيتم احتضان أفضلها والتي تشكل الأقلية، من طرف النقابات حسب الخصوصيات والأهداف، وأغلبيتها ستظل عرضة للاستغلال المتوحش. ما يمكن استخلاصه هو أن فائض القيمة الذي تنتجه الطبقة العاملة ونضالها النقابي قصد تحسين شروطها الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة برهان سياسي صرف، تتضرر منه أغلب الفئات الشعبية الأخرى من طلبة، معطلين، فلاحين فقراء، متضررين من السكن وضحايا نهب الأراضي....

دور الطبقة العاملة في معمان النضالات الشعبية:

تبقى الطبقة العاملة وحلفاؤها محددا أساسيا لحسم الصراع في خضم النضالات الشعبية، وبالرجوع قليلا للماضي القريب، نجد أن انخراط الطبقة العاملة في مجمل الحراكات الشعبية ودورها الحاسم في التأثير بالتحولات والمجريات سيظل محفورا من ذاكرة مجد نضالات الشعوب. ما يزكي الطرح العلمي والتاريخي، هو عمال المحلة الكبرى بالمدينة العمالية بامتياز، وهي من بين المدن الأولى التي شهدت تحركا منظما عشية اندلاع السيرورة الثورية، حيث ساهمت في تنظيم الاحتجاجات ناهيك عن الأدوار الريادية من أجل استمرار نضال الشعب المصري حتى سقوط نظام مبارك، وكذا دخول العمال المنضوين تحت لواء الاتحاد العام للشغل بتونس على الخط لوضع نهاية نظام زين العابدين المستبد على المحك وهروبه، وكذلك الأفواج العمالية بحركة gilet jaune بفرنسا التي أرغمت إدارة ماكرون عبلى الإنصات إلى مطالب الشعب الفرنسي، ولن نقبل أبدا مرور الكرام ما قدمته الطبقة العاملة المغربية في مناهضتها للتطبيع بالمغرب ورفضها القاطع في المشاركة في جريمة رسو السفن الصهيونية بميناء طنجة والدار البيضاء، المؤشرات التي تؤكد أن الطبقة العاملة لا زالت تقدم للشعوب خدمة ثمينة لرفع كل أشكال الاستغلال والتذليل بمصائر الشعوب.

تحرر الطبقة العاملة مرتبط ببناء أدوات صراعها الطبقي

تخلد الطبقة العاملة المغربية عيدها الأممي، فاتح ماي، في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية وتحديات صعبة تزداد تعقيدا بسبب الهجوم الرأسمالي واستمرار أزمة أدواتها النقابية والسياسية.

فكل المؤشرات تبين أن أزمة نظام الرأسمالية التبعية في المغرب ستتفاقم في المستقبل بحكم هشاشته الاقتصادية البنيوية، وموقعه المتخلف في قسمة العمل الدولية، وطبيعته التبعية وارتباطاته البنيوية بالمراكز الرأسمالية، وخضوعه لمؤسساتها المالية والاقتصادية في صياغة وتدبير سياسته الاقتصادية والاجتماعية التي تتخذ، وبشكل متصاعد، طابعا أكثر توحشا وافتراسا لحقوق ومكتسبات الشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة. ولن تستطيع شعارات النظام المخزني التغطية عن هذه الأزمة ونتائجها الاجتماعية الكارثية ولا إجراءاته الترقيعية التخفيف من هذه الأزمة، فما بالك بمعالجتها. مما يعني أن الاحتقان الاجتماعي سيزداد وأن الأوضاع مرشحة للانفجار في أية لحظة، مما يطرح على القوى الثورية والديمقراطية الاستعداد لكل الاحتمالات.

جمال براجع

1 - حول واقع الطبقة العاملة المغربية:

الطبقة العاملة هي الطبقة الأساسية المنتجة للخيرات المادية والخدمية للمجتمع.

لكنها لا تستفيد، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية، من نتائج عملها التي تستحوذ عليها البرجوازية في شكل فوائض قيمة تشكل أساس التراكم الرأسمالي. مما يجعلها، أي الطبقة العاملة، تعيش تحت وطأة الاستغلال الرأسمالي المزمن. ولن تستطيع التخلص منه، بشكل نهائي، إلا بالتخلص من نمط الإنتاج الرأسمالي.

وتعيش الطبقة العاملة المغربية أوضاعا اقتصادية واجتماعية ونفسية جد قاسية من جراء الاستغلال الرأسمالي المكثف الذي تتعرض له مقابل أجور هزيلة (الحد الأدنى للأجور: حوالي 3000 درهم في القطاع الصناعي و2800 درهم في القطاع الفلاحي ومعظم المقاولات التي تحترمه+ أجور أكثر من 80./. من الأجراء أقل من 5000 درهم) وفي غياب الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية لنسبة كبيرة منها (حوالي 60./. من المتقاعدين يتلقون أقل من 1500 درهم شهريا) وفي شروط عمل صعبة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية في غياب أو ضعف المراقبة من طرف مفتشيات الشغل وعدم احترام معظم المقاولات لقوانين الشغل رغم علاتها.

وكل مؤشرات الواقع تبين أن الاستغلال الرأسمالي للطبقة العاملة سيزداد كثافة وقسوة:

– مع تفاقم أزمة نظام الرأسمالية التبعية السائد في بلادنا في ارتباط بالأزمة الخانقة التي تعرفها الرأسمالية على الصعيد العالمي منذ 2008، حيث يعمل النظام على تصريف النتائج الكارثية للأزمة على حساب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية من خلال نهج سياسات اقتصادية واجتماعية ذات مضمون رأسمالي متوحش يستهدف الإجهاز على المكتسبات العمالية والشعبية في الشغل والأجور والضمان الاجتماعي والتقاعد والوظيفة العمومية والخدمات الاجتماعية... مما سيعمق معاناة الطبقة العاملة وعموم الكادحين مع انتشار الفقر(حوالي 26 مليون من المغاربة)، والبطالة (حوالي 23 ./.) ومظاهر البؤس والهشاشة الاجتماعية في سياق اقتصادي واجتماعي صعب ومتأزم يتميز بضعف النمو والتضخم والغلاء وضعف فرص الشغل وإفلاس المقاولات الصغرى والمتوسطة وتعميم العمل بالعقدة مع انتشار شركات الوساطة والمناولة وتدهور الأوضاع في البوادي وما يرافقه من هجرات قروية متواصلة نحو المدن مما سيزيد من تضخيم مشاكل هذه الأخيرة.

– ومع سيادة نظام سياسي استبدادي شغله الشاغل هو حماية وخدمة مصالح البرجوازية الكومبرادورية وملاك الأراضي الكبار والشركات متعددة الاستيطان من خلال تطبيق توصيات وإملاءات المؤسسات المالية الإمبريالية، وسن قوانين رجعية لصالح الرأسماليين كقانون المالية وقوانين خوصصة المؤسسات والممتلكات العمومية وتفويت الأراضي الجماعية والسلالية، وقوانين تفكيك الوظيفة العمومية وقانون الإضراب الذي يشكل تمريره ضربة موجعة للطبقة العاملة باعتبار الإضراب سلاحها الرئيسي في مواجهة الاستغلال الرأسمالي والاستبداد والقهر الطبقي الذي تتعرض له، وقمع النضالات العمالية واعتقال ومحاكمة العمال وتوظيف القضاء المخزني لخدمة الرأسماليين.

يحدث هذا والنضالات العمالية في مختلف القطاعات والمناطق متواصلة سواء تلك التي تؤطرها النقابات أو تلك التي تنفجر بشكل عفوي دفاعا عن المكتسبات أو طلبا للحقوق وتحسين شروط العمل.

ومما يعمق واقع الاستغلال والقهر الطبقي الذي تعيشه الطبقة العاملة هو الاختلال الواضح لموازين القوة لصالح الكتلة الطبقية السائدة وأزمة أدواتها/بدائلها النقابية والسياسية والتي يجب عليها وعلى قواها الماركسية الثورية، وأساسا الماركسية اللينينية، الانكباب على معالجتها كشرط ضروري لكي تتمكن الطبقة العاملة من الدفاع عن مصالحها الآنية والاستراتيجية المرتبطة بالتغيير الثوري الوطني الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي.

2 - مواجهة هذا الواقع تتطلب معالجة التحديات المعيقة لنضال الطبقة العاملة:

من المنظور الماركسي لا يمكن للطبقة العاملة أن تواجه الاستغلال الرأسمالي أو تقضي عليه إلا إذا امتلكت الوعي الطبقي ونظمت صفوفها عبر بناء أدوات نضالها الطبقي: وهي النقابة على المستوى الاقتصادي وحزبها السياسي المستقل على الصعيد السياسي.

فامتلاك الطبقة العاملة لأدوات نضالها النقابي والسياسي، في سيرورة الصراع الطبقي، يمكنها من خوض هذا الصراع بشكل منظم ومستقل عن الطبقات الأخرى على قاعدة مصالحها المرحلية بارتباط بمصالح حلفائها من الطبقات الشعبية (تحسين شروط الاستغلال والقهر الطبقي) والاستراتيجية (القضاء على الرأسمالية وبناء الاشتراكية في أفق الشيوعية). والحال أن تحقيق هذا الهدف، في الواقع المغربي، تعترضه عدة تحديات لابد من الانكباب على معالجتها من طرف القوى الثورية المؤمنة بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة.

أ–على المستوى النقابي:

تعاني الطبقة العاملة المغربية من غياب وحدتها النقابية بحكم التشتت الذي يعرفه الحقل النقابي سواء على مستوى المركزيات النقابية أو على مستوى النقابات القطاعية. وهذا التشتت ساهمت فيه، منذ الاستقلال الشكلي وحتى الآن، الدولة والباطرونا والأحزاب السياسية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة كل من زاوية مصالحه وأهدافه. والنتيجة واحدة وهي أنهم جميعا ساهموا في حرمان الطبقة العاملة من التنظيم النقابي الموحد والمستقل، الشيء الذي أدى إلى إضعافها في مواجهة أعدائها وفقدان استقلاليتها بحكم تشكل أرستوقراطيات نقابية استفادت من مواقعها على رأس النقابات في مراكمة الامتيازات المادية والمعنوية. وقد لعبت هذه الارستوقراطيات دورا مخربا للنضال النقابي الذي تحول من أداة لنضال العمال من أجل تحسين ظروف حياتهم وصيانة مكتسباتهم ورفع وعيهم الطبقي، إلى أداة في خدمة مصالح هذه الأرستقراطيات وتحريف وعي العمال بسجنه في إطار المفاهيم البرجوازية حول «الشراكة» و«التوافق الطبقي» و«المصلحة الوطنية»، وتكريس التدبير البيروقراطي في التعامل مع قضايا وملفات الطبقة العاملة.

إن الطبقة العاملة تدرك، من خلال تجاربها ووعيها الطبقي الحسي، خطورة البيروقراطية النقابية على مصالحها. لذلك نشاهدها، أحيانا، تتمرد على القرارات البيروقراطية لقياداتها، فتخوض نضالات دفاعا عن مطالبها في إطار نقاباتها القطاعية مما يجلب لها غضب وحنق تلك البروقراطيات والذي قد يصل حد التبرؤ من تلك النضالات أو المساهمة في إجهاضها من خلال خيانتها، والأمثلة كثيرة في هذا الصدد.

إن هذا الواقع يفاقم ظاهرة ضعف التنقيب في صفوف الطبقة العاملة (أقل من 4./.) إلى جانب تغول الباطرونا ومحاربتها للتنظيم النقابي واصطفاف أجهزة السلطة والقضاء إلى جانبها، وضعف وتشتت القوى اليسارية والثورية وتبني بعضها للتصورات الإصلاحية التي تستبعد الطبقة العاملة كقائدة للتغيير والتحرر.

إن إعادة بناء النضال النقابي استنادا إلى المنظور الماركسي يتطلب إحداث القطيعة مع المفهوم البرجوازي الصغير الذي يجعل النضال النقابي منفصلا عن النضال السياسي، فيتحول إلى نضال اقتصادوي من نتائجه فرز البروقراطيات النقابية، أو يجعله تابعا للعمل السياسي فيتحول إلى وسيلة للنخب الحزبية للضغط لتحسين شروط التفاوض مع السلطة لخدمة مكاسب سياسية أو مادية لصالحها، وارتكازه على المبادئ النقابية الأصيلة والمفهوم الماركسي النقابة كأداة من أدوات الصراع الطبقي ضد البرجوازية شعارها «خدمة مصالح الطبقة العاملة وليس استخدامها» وهدفها، كمدرسة للنضال الطبقي العمالي، رفع وعيها الطبقي الحسي إلى وعي طبقي سياسي في سيرورة بلورة المشروع السياسي الطبقي العاملة القادر وحده على تحقيق تحررها السياسي والإيديولوجي والتنظيمي عن البرجوازية بمختلف تلاوينها.

–على المستوى السياسي:

لن تتحرر الطبقة العاملة من الاستغلال والقهر الطبقي الرأسمالي إلا إذا امتلكت حزبها السياسي المستقل. فكما أن البرجوازية تمتلك أدوات سيطرتها الطبقية من جهاز الدولة والأحزاب والنقابات البرجوازية...، فيجب على الطبقة العاملة أن تبني أداتها السياسية للحسم مع سيطرة البرجوازية والوصول إلى السلطة لتطبيق مشروعها الطبقي التحرري الاشتراكي. فهذا الحزب وحده هو القادر على جعلها تتحرر من هيمنة الفكر البرجوازي بمختلف أشكاله وتنظم نفسها في سيرورة تحولها من طبقة في ذاتها إلى طبقة لذاتها حاملة لمشروع تحررها وانعتاقها، الذي هو في ذاته سبيل تحرر المجتمع ككل من الاستغلال والقهر الرأسمالي.

وانطلاقا من هذا التصور، وبناء على قناعته الماركسية اللينينية، قرر النهج الديمقراطي في مؤتمره الوطني الخامس في صيف 2022 الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة/ حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين كمهمة آنية وضرورية تفرضها الشروط الموضوعية المرتبطة بتطورات الصراع الطبقي ببلادنا والأزمة العميقة والشاملة لنظام الرأسمالية التبعية وبالتراكمات الفكرية والسياسية والتنظيمية الهامة التي حققها الحزب في سيرورته النضالية التي ربط فيها وجوده ومصيره بالدفاع عن مصالح وطموحات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية.

وعليه فإن بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة هو ضرورة تاريخية لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الاشتراكية. ويرتبط بناؤه جدليا بسيرورة بناء التنظيمات المستقلة للجماهير الشعبية وسيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية الضرورية لحشد جميع الطبقات والقوى المتضررة من الوضع القائم والتي من مصلحتها التخلص من النظام القائم وتحقيق التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

إن بناء هذا الحزب ليس مهمة مناضلي/ات النهج الديمقراطي العمالي فقط، بل هو مهمة ملقاة على عاتق جميع الماركسيين/ات اللينينيين/ات المؤمنين/ات بالمشروع التاريخي للطبقة العاملة. وهذه القناعة هي التي كانت وراء إصدار الحزب نداء توحيد هؤلاء المناضلين/ات. وسيبقى المجال مفتوحا للتفاعل الجماعي الرفاقي حول هذه المهمة.

خلاصة عامة:

يرتبط تحرر الطبقة العاملة من الاستغلال والقهر الرأسمالي ببناء أدوات نضالها الطبقي النقابية والسياسية. وهذه مهمة تاريخية مطروحة، بالدرجة الأولى، على الماركسيين/ات اللينينيين/ات، مما يفرض عليهم/ن الالتحام والتجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة والتواصل معها في أماكن تواجدها والمساهمة في تأطيرها وتنظيمها ونشر الفكر والمشروع الاشتراكي وسطها وتشجيعها على الانخراط في التنظيم والنضال النقابي في بعده الديمقراطي الوحدوي والكفاحي. وفي خضم ذلك يجب عليهم/ن القيام بثورة على الذات لتجاوز واقع الانتظارية والتشتت والعزلة والصراعات المكلفة، وفتح حوار جدي ومسؤول لتوفير شروط تحقيق وحدتهم/ن التنظيمية السياسية على درب بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية على طريق الاشتراكية والشيوعية.

الاقتصاد التبعي وحدود السيادة الاقتصادية والمالية

يتناول ملف العدد موضوع التبعية الاقتصادية والمالية التي يتسم بها الاقتصاد والمالية للمغرب . هذه التبعية التي تشكل سمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، بل إنها إحدى المرتكزات التي جعلت هذا النظام يحقق استدامته لحد الآن ويتجاوز مجموعة من الأزمات ، وهي وجه من أوجه الاستغلال التي تميزه. إنها توسيع للاستغلال الرأسمالي العالمي الذي انطلق مع الحركة الإمبريالية الأوربية الرأسمالية ،التي أدمجت البلدان المستعمَرة ضمن المنظومة الرأسمالية كبلدان تابعة.ونظرا لتكاليف الاستعمار المباشر، وبعد الاستقلالات الشكلية للمستعمرات ،اعتمد الرأسمال الإمبريالي العالمي البورجوازيات المحلية للبلدان التابعة وكيلة لاستغلال الموارد الطبيعية والطبقة العاملة المحلية لصالحه. واستمرت وضعية الاقتصاد التبعي جاثمة على البلدان النامية التي أطلق عليها سمير أمين بلدان المحيط التي ترتهن لدول المركز الرأسمالية بأوجه مختلفة تفقدها التحرر والسيادة الاقتصادية . ولعل أبرز مظاهر فقدان السيادة الاقتصادية تطبيق الدول التابعة للسياسات الاقتصادية والمالية المملاة من طرف المؤسسات الاقتصادية والمالية الرأسمالية الإمبريالية . وهذه الوضعية التي يعيشها المغرب منذ عهد الاستعمار المباشر وظل محصورا في شرنقتها بعد الاستقلال الشكلي ، مما جعل اقتصاد المغرب وماليته تابعين يقتتان من فتات الرأسمال الإمبريالي العالمي، فالمديونية ضاربة أطنابها تثقل كاهل الشعب المغربي ، والاحتكار الذي تشارك فيه الكتلة الطبقية السائدة إلى جانب المؤسسات الرأسمالية العالمية ، ومن خلال السياسات العمومية ، يقوم بنهب خيرات البلاد وجيوب الجماهير الشعبية لصالح تراكم الرأسمال العالمي.

في إطار هذا الملف نستعيد الظروف التاريخية والسياسية التي أسهمت في ترسيخ التبعية الاقتصادية والمالية في دول الجنوب، ثم نشخص تجليات التبعية الاقتصادية والمالية للمغرب، وأخيرا نبرز آثار التبعية على السيادة الاقتصادية وحدود التنمية الشاملة في إطار ها.

الظروف التاريخية لترسيخ التبعية الاقتصادية والمالية

أبوعلي بلعزيان

مقدمة

إن التبعية الاقتصادية والمالية ليست مجرد وضعية طارئة أو نتيجة أخطاء تقنية في السياسات العمومية، بل هي بنية تاريخية مركبة ناتجة عن علاقات القوة والإخضاع التي كرّسها النظام الرأسمالي العالمي منذ القرن التاسع عشر. فالدول النامية – خاصة تلك التي عاشت تجربة الاستعمار – لم تدخل النظام العالمي كشركاء متكافئين، بل كأطراف مهيمن عليها ومُفرغة من سيادتها الاقتصادية.

لقد أدّى الاستعمار الأوروبي، متبوعًا بـ «الاستقلالات الشكلية» التي لم تمس الجوهر الاقتصادي للهيمنة، إلى ترسيخ نمط من التبعية البنيوية لا يزال يُعاد إنتاجه بأدوات جديدة: من المديونية، إلى المؤسسات المالية الدولية، إلى هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات، واحتكار المعرفة والتكنولوجيا.

تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة تفكيك جذور هذه التبعية، وتبيان أدوات استمرارها ومظاهرها الاجتماعية والاقتصادية، انطلاقا من إشكالية مركزية مفادها:

«ما هي الظروف التاريخية والسياسية التي أسهمت في ترسيخ التبعية الاقتصادية والمالية في دول الجنوب؟ وما هي آليات إعادة إنتاجها داخل النظام الرأسمالي العالمي؟»

يُعتمد في هذا التحليل على منهج المادية التاريخية باعتبارها أداة لفهم تحولات البنى الاقتصادية والاجتماعية في سياق الصراع الطبقي العالمي، كما يستلهم التحليل موقف اليسار الراديكالي في فضح علاقات الاستغلال والهيمنة.

المحور الأول: الجذور الاستعمارية للتبعية الاقتصادية والمالية

لا يمكن فهم التبعية الاقتصادية والمالية التي تعاني منها دول الجنوب – ومنها الدول العربية والإفريقية – دون العودة إلى المرحلة الاستعمارية باعتبارها لحظة مفصلية في تاريخ تشكل النظام الرأسمالي العالمي. لقد مثّل الاستعمار الأوروبي، وفق منطق المادية التاريخية، امتدادًا للصراع الطبقي على مستوى عالمي، حيث اندفعت البرجوازية الأوروبية إلى توسيع الأسواق، ونهب الموارد، واستعباد الشعوب في سياق ما سمّاه ماركس بـ «التراكم البدائي لرأس المال» (Marx، le capital ، 1867).

إن التوسع الاستعماري لم يكن مجرد احتلال عسكري أو فرض ثقافي، بل كان مشروعًا اقتصاديًا رأسماليًا بامتياز، هدفه إدماج المستعمرات قسرًا في دورة الإنتاج والتبادل العالمية، ليس كمراكز مستقلة، بل كأطراف وظيفتها تصدير المواد الخام واستيراد البضائع المصنعة من المركز. لقد تم تفكيك البنيات الاقتصادية المحلية، وتدمير الصناعات التقليدية، وتجريد المجتمعات من أنماط إنتاجها الذاتية وتحويلها إلى مجرّد أسواق للمنتجات الأوروبية، كما يظهر جليًا في تجارب الهند والجزائر والكونغو والمغرب.

وفي هذا السياق، يؤكد سمير أمين أن الاستعمار لم يؤسس لنظام تبادل متكافئ، بل لنظام «تبادل غير متكافئ» يقوم على نهب القيمة المضافة من الأطراف إلى المركز (Amin، Le Développement inégal، 1973). كما يذهب إلى القول إن التبعية ليست مجرد علاقة خارجية، بل أصبحت بنية داخلية تم تشريبها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلدان التابعة، من خلال شرائح برجوازية محلية مرتبطة بالمصالح الإمبريالية.

لقد تم فرض بنى تحتية اقتصادية تتناسب مع مصالح المتروبول الاستعماري وليس مع حاجيات التنمية الذاتية: سكك حديدية تؤدي إلى الموانئ لا إلى الأسواق الداخلية، زراعات موجهة للتصدير بدلا من تحقيق الأمن الغذائي، واعتماد على عملة المستعمر بدلا من السيادة النقدية.

هكذا تم تحويل المستعمرات إلى فضاءات وظيفية في تقسيم العمل الدولي، وهي وظيفة لم تتغير جذريًا حتى بعد الاستقلال. إذ أن الاستقلال السياسي لم يترافق مع تفكيك البنية التبعية الاقتصادية، بل غالبًا ما ورثت الدول «المستقلة» نماذج اقتصادية مشوهة قائمة على التصدير الأحادي، الريع، والاعتماد على التمويلات الأجنبية، مما جعلها تستمر في لعب نفس الدور الذي خُصص لها في الحقبة الاستعمارية.

وبذلك، فإن الجذور الاستعمارية للتبعية لا تُختزل في التاريخ، بل تتجسد في الحاضر من خلال استمرار التراتبية في النظام العالمي، وإعادة إنتاج نفس آليات الهيمنة بأشكال أكثر لبوسًا – من المعاهدات التجارية المجحفة إلى الشروط السياسية للاقتراض الدولي.

المحور الثاني: أدوات ترسيخ التبعية الاقتصادية والمالية بعد الاستقلال.

إن الانعتاق السياسي الشكلي الذي حصلت عليه العديد من دول الجنوب في منتصف القرن العشرين لم يُترجم إلى سيادة اقتصادية فعلية، بل ما حدث في الحقيقة هو إعادة تشكيل التبعية عبر آليات جديدة تُدار من خارج الحدود، لكن بتواطؤ داخلي. فقد انتقلت الإمبريالية من مرحلة السيطرة المباشرة إلى نمط جديد من الإخضاع الاقتصادي يعتمد على المديونية، والمؤسسات الدولية، والنخب المحلية المُمركزة في خدمة الرأسمال العالمي.

1. المديونية الخارجية: أداة إعادة الهيمنة

أول وأخطر هذه الأدوات هي المديونية الخارجية، التي لم تكن مجرد استجابة لحاجات تنموية، بل أصبحت وسيلة للهيمنة المالية. فمنذ سبعينيات القرن العشرين، دخلت أغلب دول الجنوب في دوامة من القروض الخارجية التي وُجهت غالبًا نحو تمويل استهلاك الدولة ونفقات البذخ بدلا من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى تضخم غير مسبوق في الديون.

وتحولت هذه الديون إلى أداة للتحكم السياسي، حين فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي «خطط التقويم الهيكلي» التي اشترطت الخصخصة، خفض الإنفاق الاجتماعي، تحرير السوق، وتعويم العملات. وهي إجراءات لم تؤدِّ سوى إلى تدمير ما تبقى من السيادة الاقتصادية، وتجريد الدولة من قدرتها على التوجيه والتخطيط.

كما يشير إريك توسّان في تحليله لنظام الدين الكولونيالي (Le Système dette، 2017)، فإن «الديون غير المشروعة» أصبحت شكلا من أشكال الاستعمار المالي، حيث يُسخر اقتصاد الجنوب لخدمة سداد الفوائد لا لخدمة حاجات الشعوب. فالمديونية لم تكن حالة عارضة، بل أداة ممنهجة لتكريس هيمنة المركز الرأسمالي على الأطراف.

2. الهيمنة التقنية والمعرفية والتجارية.

ثاني أدوات التبعية هو الاحتكار المعرفي والتكنولوجي من قبل الدول الرأسمالية الكبرى. إذ حُرمت الدول النامية من الوصول العادل للتكنولوجيا والمعرفة، وأُجبرت على استيراد التقنيات والخبرات بأسعار باهظة. كما تم فرض اتفاقيات تجارية غير متوازنة في إطار منظمة التجارة العالمية، تمنع التصنيع المحلي وتحمي مصالح الشركات متعددة الجنسيات.

وتُظهر المادية التاريخية أن هذا الاحتكار المعرفي ليس صدفة، بل هو نتاج لتراتبية إنتاجية عالمية تجعل من بلدان الجنوب مجرد أسواق استهلاكية، في حين يُحتكر الابتكار والإنتاج الصناعي في الشمال. وهي دينامية تؤدي إلى إعادة إنتاج التقسيم الدولي للعمل الذي بدأ في الحقبة الاستعمارية.

3. النخب المحلية ودور «الكمبرادور»

لا تكتمل آليات التبعية دون استحضار دور النخب المحلية التي أدّت وظيفة «الكمبرادور» – أي الطبقة الوسيطة التي تخدم مصالح الإمبريالية مقابل امتيازات محدودة. هذه النخب – سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو فكرية – تخلت عن مشاريع التحرر الاقتصادي، واستعاضت عنها بمنطق «الاندماج في السوق العالمية» و«الانفتاح» غير المشروط.

فكما يشير فرانز فانون، فإن «البرجوازية الوطنية في العالم الثالث لم تتولَ قيادة مشروع وطني شعبي، بل تحولت إلى وكيل محلي للرأسمال الأجنبي» (Les damnés de la terre، 1961). وهكذا، أصبحت مؤسسات الدولة نفسها آليات لإعادة إنتاج التبعية بدلا من مقاومتها.

المحور الثالث: مظاهر التبعية الاقتصادية والمالية وأثرها على التنمية والسيادة

تتجلى التبعية الاقتصادية والمالية في مظاهر متعددة تمسّ البنية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للدول النامية. وليست هذه المظاهر مجرد نتائج عارضة، بل هي تعبيرات ملموسة لبنية هيمنة معولمة يعاد إنتاجها باستمرار، وتمنع تحقيق مشروع تنموي مستقل. فالمادية التاريخية تعلمنا أن الشروط المادية للإنتاج والتوزيع تحدد في نهاية المطاف سقف الإمكانات السياسية لأي مجتمع، وأن انعدام السيادة الاقتصادية يعني بالضرورة انعدام السيادة الوطنية.

←

1. اختلال الميزان التجاري والاعتماد على الخارج

أحد أبرز مظاهر التبعية يتمثل في الاختلال البنيوي في الميزان التجاري، حيث تعتمد أغلب دول الجنوب على تصدير المواد الأولية (فوسفاط، نفط، معادن، منتجات فلاحية خام...)، مقابل استيراد المنتجات المصنعة والتكنولوجيات المتقدمة. وهو ما يؤدي إلى نزيف دائم للعملة الصعبة، ويُعري هشاشة الاقتصادات الريعية.

ويُعيد هذا النموذج إنتاج نفس علاقة «المركز-الهامش» التي تحدث عنها إيمانويل والرشتاين في نظريته حول «النظام العالمي»، حيث تصبح الدول الطرفية مجرد مزوّد للمواد الخام التي تُصنع في المركز وتُعاد بيعها بأسعار مضاعفة.

2. التحكم الخارجي في السياسات الاقتصادية

في ظل المديونية والارتباط المؤسساتي بالصناديق الدولية، تفقد الدول قدرتها على رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل مستقل. وتصبح الميزانيات العمومية رهينة لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يؤدي إلى تقليص الإنفاق العمومي على الصحة، التعليم، والدعم الاجتماعي، مقابل دعم قطاعات تخدم الرأسمال الأجنبي كالسياحة والتصدير.

إن ما يسمى بـ «الحوكمة الرشيدة» التي تُفرض على الدول المدينة ليس سوى قناع إيديولوجي لتبرير تدخل الرأسمال العالمي في تسيير الشأن العمومي المحلي. وهيمنة هذه المؤسسات يُمكن قراءتها، ماديًا، كتحكم في «وسائل إعادة الإنتاج الاجتماعي»، وهي أخطر من الهيمنة على وسائل الإنتاج المباشر.

3. هشاشة القطاعات الإنتاجية والتبعية الغذائية

نتيجة لتهميش الصناعة والفلاحة المستقلة، باتت معظم الدول النامية تعاني من هشاشة في إنتاج حاجياتها الأساسية، بما في ذلك الغذاء. وقد كشفت الأزمات العالمية – كأزمة كورونا، والحروب الجيوسياسية – عن هذا الضعف البنيوي في الأمن الغذائي والدوائي، ما جعل كثيرًا من الدول تُستدرج إلى الارتهان الكامل للتموين الخارجي.

إن التبعية هنا تتجاوز الاقتصاد، لتُهدد البقاء نفسه، إذ لا يمكن الحديث عن سيادة وطنية دون سيادة غذائية وصحية، كما يطالب بذلك المفكر اليساري إستيفان مسزاروش الذي دعا إلى بناء «مجتمع ذاتي التنظيم اقتصاديا» كشرط للتحرر.

4. الآثار الاجتماعية والسياسية للتبعية

اقتصاديًا، تؤدي التبعية إلى تكريس الفقر، البطالة، والتهميش. واجتماعيًا، تُعزز الفوارق الطبقية، وتخلق طبقة من المنتفعين المحليين المرتبطين بالرأسمال الأجنبي. وسياسيًا، تُقوّض القرار الوطني وتُفرغ المؤسسات الديمقراطية من مضمونها، بحيث تصبح الدولة مجرد جهاز إداري لتطبيق شروط الخارج.

وهذا الوضع يُعزز منطق اللامساواة في تقسيم السلطة والثروة على المستوى العالمي، ويخلق شعورًا بالإحباط والعجز لدى الشعوب، مما يُنتج قابلية للاستبداد السياسي والارتماء في أحضان السلطوية.

المحور الرابع: الحالة المغربية كتجسيد حي لبنية التبعية الاقتصادية والمالية

يُعد المغرب مثالًا مركزيًا لفهم كيف تتجسد التبعية الاقتصادية والمالية في بلد «مستقل» سياسيًا لكنه فاقد للسيادة الاقتصادية فعليًا. فمنذ ما يسمى بـ «الاستقلال» سنة 1956، لم يتم تفكيك البنية الاقتصادية التي أرساها الاستعمار الفرنسي، بل جرى الحفاظ عليها بل وتطويرها ضمن منطق يخدم الرأسمال العالمي. لقد تم تبني خيارات اقتصادية ليبرالية تُسَوَّق تحت مسميات «الإصلاح» و«التحديث»، لكنها في العمق لم تكن سوى آليات لتعميق التبعية وإعادة إنتاجها.

1. استمرار النموذج الاستعماري للإنتاج والاستهلاك

رغم مرور عقود على «الاستقلال»، لا يزال المغرب يعتمد على تصدير المواد الخام (الفوسفاط، المنتجات الفلاحية، اليد العاملة) واستيراد الآلات، المواد المصنعة، والتكنولوجيا. هذا التوازن المختل يعيد إنتاج نفس النموذج الكولونيالي الذي حوّل الاقتصاد المغربي إلى اقتصاد تابع للطلب الأوروبي، خصوصًا الفرنسي والإسباني، دون بناء قاعدة صناعية وطنية حقيقية.

وقد ظل الريع الفلاحي والسياحي في قلب السياسات العمومية، وهي قطاعات لا تخلق قيمة مضافة كبيرة، وتبقي المغرب رهين الطلب الخارجي والتقلبات المناخية والجيوسياسية.

2. المديونية وإملاءات المؤسسات الدولية

منذ ثمانينيات القرن العشرين، دخل المغرب في مرحلة جديدة من التبعية المالية من خلال المديونية، حيث خضع بشكل مباشر لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار ما سُمّي بـ «برنامج التقويم الهيكلي» سنة 1983. هذه السياسات قادت إلى:

- تقليص النفقات الاجتماعية (تعليم، صحة، دعم غذائي).
- خصخصة المؤسسات العمومية.
- تحرير السوق وإضعاف الدور الاقتصادي للدولة.

وقد بلغ حجم الدين العمومي مستويات مقلقة، حيث باتت خدمة الدين تستنزف جزءًا كبيرًا من الميزانية العامة، ما يقوّض قدرة الدولة على تنفيذ سياسات تنموية ذات طابع اجتماعي.

3. تحالف الكمبرادور مع الرأسمال الأجنبي

النخبة الاقتصادية والسياسية الحاكمة في المغرب – المتكونة من تحالف أوليغارشي بين رأسمال محلي ريعي وشركات متعددة الجنسيات – تُعد من أبرز العوامل الداخلية التي تُعيد إنتاج التبعية. فبدل تبني نموذج تنموي قائم على العدالة الاجتماعية والتصنيع الوطني، تكرّس هذه النخب سياسات تخدم مصالح رأس المال العالمي، خصوصًا في مجالات التجارة الحرة، العقار، والفلاحة التصديرية.

كما يتم تسويق «الاستثمار الأجنبي» كحلّ سحري، رغم أن أغلب هذه الاستثمارات موجهة نحو قطاعات ريعية أو ذات طابع تجميعي صناعي لا تخلق قيمة مضافة محلية (مثال: تجميع السيارات، الصناعات المعفاة من الضرائب).

4. مظاهر التبعية في المجتمع المغربي

- التبعية الغذائية: رغم الطابع الفلاحي للاقتصاد، لا يزال المغرب يستورد الحبوب والسكر والزيوت الأساسية.
- التبعية التكنولوجية: لا إنتاج محلي للبرمجيات أو المعدات، بل استيراد تامّ من الغرب والصين.
- التبعية السياسية: تنعكس التبعية الاقتصادية في هشاشة القرار السياسي الخارجي، والخضوع لمنطق التمويل المشروط من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية.

هذه المظاهر تكشف كيف أن المغرب يعيش استقلالا سياديًا معطوبًا، في ظل استمرار البنية التبعية، وتهميش القوى المنتجة، وانغلاق النظام السياسي أمام أي بديل ديمقراطي شعبي قادر على التحرر من منطق السوق والتبعية البنيوية.

المحور الخامس: التحديات البنيوية وأفق الحل الجذري

تمثل التبعية الاقتصادية والمالية إحدى البنى العميقة التي أفرزها النظام الرأسمالي العالمي في تفاعله مع دول الجنوب، ولا يمكن فهم استمرارها دون تحليل الشروط البنيوية التي تسمح بإعادة إنتاجها داخليًا وخارجيًا. فالقول بإمكانية تجاوز التبعية عبر حلول إصلاحية تقنوية لا يمسّ جوهر التراتبية الطبقية والاختراق الإمبريالي، هو نوع من التمويه الإيديولوجي الذي يبرر استمرار الهيمنة باسم «الواقعية» أو «الانخراط في السوق العالمية».

1 – التحديات البنيوية

يبرز المغرب كحالة نموذجية لهذه التحديات، حيث لا تزال بنيته الاقتصادية رهينة لتحالف طبقي يجمع بين الرأسمال الريعي المحلي والنخب السياسية والإدارية المرتبطة عضويًا بالمصالح الأجنبية. هذا التحالف الطبقي الحاكم يشكل أداة لإعادة إنتاج التبعية من داخل الدولة نفسها، حيث تُستعمل أدوات السياسات العمومية لتأمين شروط التراكم الرأسمالي لصالح المركز لا لصالح السيادة الوطنية. النخب الحاكمة في المغرب، شأنها شأن نظيراتها في باقي دول الجنوب، لا ترى مصلحتها إلا في الحفاظ على وضعها كوسيط وظيفي داخل السوق العالمية، وهي بذلك تُدير الدولة بمنطق التدبير لا التحرير، وبمنطق الامتثال لا المواجهة.

وتُفاقم هذه الوضعية الهشاشة الإنتاجية الهيكلية، إذ يكرس الاقتصاد المغربي تبعيته عبر الاعتماد المفرط على قطاعات غير منتجة أو موجهة بالكامل نحو التصدير (كالفلاحة التصديرية، السياحة، صناعة تجميع السيارات)، بينما يُهمش التصنيع الوطني، ويُعاق الإنتاج المرتبط بالحاجات الداخلية. وتترافق هذه الهشاشة مع هيمنة العقلانية النيوليبرالية، التي تُروّج لـ«الانفتاح» و«جاذبية الإستثمار» كبدائل زائفة عن التنمية، بينما تُفرغ السياسات الاقتصادية من مضمونها السيادي والاجتماعي، وتحوّل الدولة إلى ضامن لتنافسية السوق على حساب العدالة الاجتماعية. أما الاحتواء السياسي في المغرب، فيُمارس عبر تجفيف الفعل السياسي الجذري، وتدجين الحركة النقابية، وتفريغ العملية الانتخابية من مضمونها التمثيلي الطبقي الحقيقي، ما يُعيد إنتاج الاستبداد تحت غلاف الليبرالية السياسية الشكلية.

2 – نحو أفق تحرري جذري

إن تجاوز هذه التحديات لا يكون إلا عبر مشروع تحرري جذري يُعيد بناء الدولة والمجتمع على أسس سيادية وديمقراطية فعلية. وفي السياق المغربي، فإن هذا المشروع يفترض تفكيك البنية الكمبرادورية التي تربط المغرب بالرأسمال العالمي، وفتح أفق للتحرر الاقتصادي يقطع مع منطق التبعية والارتهان المالي.

في قلب هذا الأفق، يجب المطالبة بإلغاء الديون غير الشرعية التي تشكل عبئًا خانقًا على ميزانية الدولة، وتُستعمل كوسيلة للابتزاز من طرف المؤسسات المالية الدولية. كما تفرض اللحظة التاريخية تأميم القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والمعادن والماء والبنوك، ووضعها تحت رقابة جماهيرية فعلية، وليس تحت هيمنة بيروقراطية. ومن الضروري أيضا الانسحاب من اتفاقيات التبادل الحر التي كبّلت السوق الوطنية، ودمرت الإنتاج المحلي، خاصة في القطاعات الزراعية والحرفية والصناعية الناشئة.

أما من جهة السياسات الاقتصادية، فإن بناء سياسة نقدية ومالية مستقلة موجهة نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، والتحول الصناعي الوطني، هو ركيزة أساسية لأي تحرر فعلي. وفي هذا الإطار، يُعد بناء اقتصاد تضامني وتعاوني خيارًا ثوريًا، يُعيد الاعتبار للعمل المنتج، ويُحجّم منطق الربح والريع، ويُمكن الجماهير من التحكم في شروط معاشها خارج منطق السوق الإمبريالي. ولكيلا تبقى هذه المقترحات مجرد رؤى معزولة، من الضروري تشكيل جبهة شعبية ديمقراطية تقدمية تضم القوى النقابية المناضلة، والحركات الاجتماعية المستقلة، والتنظيمات اليسارية الراديكالية، بهدف بلورة برنامج تحرري شامل، يعيد للسياسة وظيفتها الأصلية: الصراع من أجل التحرر لا التدبير في ظل التبعية.

إن المغرب، كغيره من بلدان الجنوب، لن يخرج من مأزق التبعية دون وعي جمعي راديكالي يربط الاقتصادي بالسياسي، والوطني بالطبقي، ويُعيد صياغة العلاقة بين الدولة والشعب على أسس الكرامة، العدالة، والسيادة. وبدون هذا الوعي، ستظل البلاد تدور في نفس الحلقة المفرغة، مهما تغيرت الوجوه أو تجمّلت الشعارات.

خاتمة تحليلية:

يتبيّن من خلال هذا التحليل أن التبعية الاقتصادية والمالية ليست حالة طارئة أو ظرفية، بل هي بنية مادية وتاريخية مركّبة نشأت في سياق توسع الرأسمالية الإمبريالية، وتكرّست عبر الاستعمار، ثم أعيد إنتاجها بوسائل أكثر مرونة ونعومة بعد الاستقلال. فالمديونية، والتبادل غير المتكافئ، وتبعية النخب المحلية، والاختلالات البنيوية في النسيج الإنتاجي، ليست سوى تمظهرات لعلاقات هيمنة عالمية تُخضع الأطراف لحاجيات المركز، وتُفرغ السيادة من مضمونها الفعلي.

إن المادية التاريخية، باعتبارها أداة تحليلية، تكشف أن هذه التبعية لا تُفهم كخلل تقني أو عرض مؤقت، بل كنتاج مباشر لعلاقات السيطرة الطبقية على المستوى العالمي، حيث تسعى البرجوازية الإمبريالية إلى إعادة إنتاج شروط تراكمها من خلال الإخضاع الاقتصادي، التكنولوجي، والسياسي، في علاقة وظيفية مع نخب كمبرادورية محلية.

غير أن هذا الإدراك النظري لا يكتمل بدون ترجمة سياسية نضالية تُمكّن الشعوب من امتلاك أدوات تحررها. وهنا تبرز ضرورة بلورة بديل تحرري جذري لا يقف عند حدود الإصلاح، بل يسعى إلى تفكيك البنية التبعية بشكل جذري، عبر ثلاث مرتكزات أساسية:

1. القطيعة مع نموذج التنمية الليبرالية الذي أثبت فشله، واستبداله بنموذج سيادي يضع حاجات الجماهير المنتجة في قلب العملية التنموية، ويقوم على العدالة الاجتماعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والتوزيع العادل للثروات.
2. تحقيق السيادة الاقتصادية والمالية، عبر إلغاء الديون الكريهة، واستعادة أدوات السياسة النقدية والضريبية، وتأميم القطاعات الحيوية، ودعم الفلاحة والصناعة الوطنية المستقلة، وبناء اقتصاد تضامني وتعاوني خارج شروط السوق الإمبريالي.
3. تشكيل تحالف شعبي واسع يقوده الفاعلون الحقيقيون في المجتمع: النقابات المناضلة، الحركات الاجتماعية الجذرية، والتنظيمات السياسية التقدمية، وفي طليعتها حزب النهج الديمقراطي العمالي، الذي يُمثل اليوم في المغرب إحدى القلاع السياسية القليلة التي تجاهر بضرورة التحرر من التبعية، وتطرح بوضوح قطيعة راديكالية مع منطق التدبير الليبرالي والاحتواء المخزني.

لقد آن الأوان لاستعادة سؤال التحرر بكل أبعاده: السياسي، الاقتصادي، الثقافي.

آن الأوان لإعادة الاعتبار لمفهوم التنمية كتحرر، لا كإدماج خاضع في السوق.

وآن الأوان لأن يُعاد بناء الدولة الوطنية ليس كأداة قمع، بل كفضاء تعاقدي تمثيلي يعكس الإرادة الشعبية، ويُمارس السيادة لا بالوكالة، بل بالشرعية الجماهيرية.

فلا تحرر سياسي دون تحرر اقتصادي، ولا تحرر اقتصادي دون مواجهة جذرية مع البنية الرأسمالية العالمية التي جعلت من التبعية قانونًا غير معلن.

وهنا بالضبط يكمن الرهان السياسي والتاريخي الذي على اليسار الراديكالي أن يخوضه، لا بالشعارات وحدها، بل ببناء القوة التنظيمية والمجتمعية القادرة على قلب موازين القوى.

تجليات التبعية الاقتصادية والمالية للمغرب

زهرة حكيمي

تطور مصطلح «الاقتصاد التبعي» مع مدرسة «نظرية التبعية» مثل كتابات اندريه غوندر فرانك وسمير أمين، التي استلهمت بعض أفكارها من تحليل لينين للامبريالية، حيث ركز لينين على الصراع الطبقي والامبريالية، ويشكل تحليله أساسا لفهم كيفية خلق العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول. وقد شرح لينين هذه الآليات بتفصيل في مؤلفه « الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية» سنة 1916.

إن الامبريالية تفرض على الدول الضعيفة تصدير الرأسمال عبر تحويل هذه الدول إلى أسواق للرأسمال الأجنبي، والسيطرة على الموارد من خلال استغلال المواد الخام في المستعمرات لصالح المراكز الرأسمالية خاصة أمريكا وأوروبا، إضافة إلى إعاقة التصنيع المحلي بمنع الدول التابعة من تطوير صناعاتها لتبقى سوقا للبضائع الأجنبية.

ومن خلال التحليل الملموس للواقع، يتضح أن الأزمات الاقتصادية والمالية في المغرب تعبر عن التناقضات الهيكلية للنظام الرأسمالي التبعي، الذي يعتمد على التبعية للإمبريالية والاستغلال الطبقي، هذه الأزمات ليست عابرة، بل هي نتاج طبيعي لسياسات التبعية الاقتصادية، والاستغلال الرأسمالي، وهيمنة البرجوازية الكومبرادورية المتحالفة مع الرأسمالالأجنبي.

فما هي الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة؟

يمكن الحديث عن التداعيات العالمية ومنها طبيعة الرأسمالية التابعة والاستعمار الجديد، حيث تتجلى التبعية للامبريالية من خلال اعتماد الاقتصاد المغربي على التصدير الخام من فوسفاط وزراعة من جهة، والاستيراد المكثف للسلع المصنعة من جهة أخرى. مما يجعله خاضعا بشكل مطلق لتقلبات السوق العالمية.

هناك أيضا عامل هيمنة الاحتكارات الأجنبية، من شركات متعددة الجنسيات والتي تسيطر على مجالات التعدين والطاقة والخدمات المالية، ولها تداعيات خطيرة، حيث تعمل على استنزاف الفائض الاقتصادي عبر تراكم الأرباح والتي يتم تحويلها إلى الخارج.

ولا ننسى الدور الذي تلعبه البرجوازية الكومبرادورية، حيث يتم التحالف بين البرجوازية المحلية والرأسمال الأجنبي لضمان مصالحها على حساب الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء. وكذا استغلال الطبقة العاملة عبر تفاقم استغلال العمال وعبر خفض الأجور وزيادة ساعات العمل، مما يزيد في تراكم الرأسمال لصالح البرجوازية على حساب العمال. ناهيك عن اعتماد جزء كبير من الاقتصاد على الريع من عقارات وخدمات مالية عوض الإنتاج الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى التفاوتات الطبقية.

فماهي تداعيات هذه الأزمة على البنية الطبقية؟

يمكن الحديث أولا، عن تفاقم الاستغلال الطبقي ويتمظهر في تدهور أوضاع الطبقة العاملة من خلال ارتفاع التضخم وانخفاض الأجور مما يزيد في تفقير البروليتاريا، وفي المقابل تستفيد البرجوازية من سياسات التقشف. وكذا ظاهرة ترييف الفقر، كيف ذلك؟ يهاجر الفلاحون الفقراء متجهين إلى المدن بسبب تدهور الزراعة، الشيء الذي يخلق جيشا احتياطيا من العاطلين يضغط على الأجور.

ثانيا تعمق التناقضات الاجتماعية عبر:

– ضعف النمو الاقتصادي، حيث تراجع معدل النمو من حوالي 4.% قبل جائحة كوفيد الى نحو1،3.%. في 2022؛

– العجز المالي المتزايد بسبب ارتفاع النفقات العمومية؛

– انتشار العطالة، كأداة للسيطرة الرأسمالية، وارتفاع معدلاتها وخاصة وسط الشباب، حيث توظف البطالة كوسيلة لخفض الأجور وكسر أي مقاومة عمالية منظمة.

ومن أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، نجد تراجع النمو وارتفاع الدين العام الذي تجاوز 80.% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد مخاطر الضغوط على المالية العامة. وتتجه الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية للحد من العجز ذي الأثر السلبي على الاستثمارات العمومية.

ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية من خلال:

–ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة؛

– تراجع القدرة الشرائية للأسر وخاصة الفقيرة منها مما يزيد من حدة الفقر والهشاشة الاجتماعية؛

– تزايد الاحتجاجات والصراع الطبقي عبر اندلاع انتفاضات عفوية ضد التفقير كحراك العمال الزراعيين بالجنوب وحراك جرادة والمعطلين...الخ، ويشهد المغرب احتجاجات متفرقة بسبب غلاء المعيشة.

ثالثا أزمة الدولة الرأسمالية التابعة– الدولة كأداة طبقية– حيث تخدم الدولة مصالح البرجوازية من خلال القمع وسن قوانين تجريم الاحتجاج والإضراب، وكذلك الإصلاحات الزائفة من قبيل «النموذج التنموي الجديد». ثم التبعية للمؤسسات المالية الدولية عبر سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي التي تفرض خصخصة القطاعات العامة ورفع الدعم الأمر الذي يؤدي إلى تفقير الجماهير الشعبية.

ما هي أهم سياسات النظام المغربي وأوهام «الإصلاح»؟

نذكر منها على سبيل المثال لا للحصر: «النموذج التنموي الجديد» الذي يقدم كحل سحري لكنه في الواقع يعزز النيوليبرالية عبر خصخصة التعليم والصحة وفتح مجال للاستثمار الأجنبي، إضافة إلى»مشاريع كبرى بدون تغيير جذري» من قبيل « مشروع المغرب الأخضر» و» الصناعة التكنولوجية» ، وبالتالي تقدم خدمات جليلة للرأسمال الأجنبي و البرجوازية المحلية دون تحسين أوضاع الجماهير الشعبية.

القمع والهيمنة الإيديولوجية عبر قمع الحراكات العمالية حيث يتم تفكيك النقابات المستقلة والتضييق على النشطاء ومتابعتهم عبر قوانين « مكافحة الإرهاب». وكذا استخدام وسائل الإعلام كأداة طبقية لـزرع وترويج الأوهام مثل»الانتعاش الاقتصادي» وإخفاء حقيقة الاستغلال.

فما العمل، إذن؟ إنه الحل الثوري لإسقاط الرأسمالية التابعة وذلك عبر بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة وهو أمر ضروري،أي بناء حزب ماركسي – لينيني يكون دوره هو العمل على تنظيم العمال والفلاحين الفقراء والكادحين ، وتوحيد النضالات العمالية والطلابية في إطار جبهة واحدة ضد النظام الرأسمالي هذا من ناحية ، ووضع برنامج النضال الثوري من ناحية أخرى، يتضمن هذا البرنامج مصادرة ممتلكات البرجوازية الكومبرادورية و الاحتكارات الأجنبية عبر تأميم القطاعات الإستراتيجية من بنوك ومناجم وطاقة تكون تحت سيطرة العمال، وإعادة توزيع الثروة عبر إصلاح زراعي جذري وتوفير العمل المنتج للجميع، إضافة إلى التخلص من التبعية للامبريالية وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل.

على سبيل الختم، لن تحل الأزمة إلا بالثورة الاشتراكية نظرا لأن الأزمة بالمغرب ليست مجرد أزمة عابرة وظرفية، بل هي نتاج بنيوي للرأسمالية التابعة، وأن الإصلاحات الجزئية لن تقدم حلا للمشكلة لأن النظام المخزني نفسه يشكل عائقا ويجب تخطيه، ويكمن الحل الوحيد في الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي التي تقودها الطبقة العاملة وبناء مجتمع العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إن النضال اليومي للعمال والفلاحين يجب أن يتجه إلى بناء الأدوات الثورية التي تمهد الطريق للتغيير الجذري وكما صاح كارل ماركس» ياعمال العالم اتحدوا وليس ما تخسرونه سوى أغلالكم».

طنجة 22 ابريل 2025

النظام التبعي بالمغرب:

حدود الإستقلالية والسيادة الاقتصادية وتاثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية..

محمد شويا

1 - مقدمات نظرية ومفاهيمية:

+في مفهوم نظرية التبعية : ينتمي مفهوم التبعية الى ادبيات اليسار العالمي خصوصا يسار العالم الثالث اي ما نسميه اليوم دول الجنوب جغرافيا أمريكا الجنوبية وإفريقيا ودول آسيا ..

تبلورت نظرية التبعية la dépendance عند نخب مثقفي اليسار ومفكريه و الكثير من الاكاديميين والباحثين وعلماء السوسيولوجيا والاقتصاد السياسي وعلم السياسة يتوزعون الى ثلاثة اتجاهات في مقاربة علاقات التبعية والتخلف والتبادل غير المتكافئ والنمو اللامتساوي بين دول المركز le centre ودول المحيط la périphérie ... هذه الاتجاهات كانت تحت تأثير صعود حركات التحرر الوطني وبناء الدولة المستقلة خلال الفترات التي اعقبت الحرب الثانية وفي ظل الانقسام الدولي والحرب الباردة وتعني التبعية استمرار السيطرة الرأسمالية العالمية على مقدرات وثروات الدول التي حققت استقلالها الشكلي في إطار علاقات استعمارية جديدة néo-colonialistes تعتمد على قسمة العمل الدولية والتبادل اللامتكافئ والنمو غير المتساوي ...

+ في مفهوم السيادة والسيادة الاقتصادية la souveraineté :

السيادة في المفهوم القانوني الصرف هي «سلطةالدولة وحدها على مجالها الترابي والبحري والجوي وعلى ساكنة الاقليم بدون ان تتدخل دولة أخرى أو أي كيان في شؤونها الداخلية ... الدولة ايضا هي غير تابعة او ملحقة لاي كيان اخر فهي لا تخضع الا لارادتها .... هذا تعريف قانوني ضيق لصاحبها جون بودان Jean Bodin 1529/1596 لكن اليوم تطور مفهوم السيادة بل تقلص الى حد بعيد على صعيد السياسة الخارجية بالنظر للمؤسسات الأممية والعلاقات الدولة كذلك السيادة الداخلية اصبحت تتاثر بالتحولات الاقتصدية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية في العالم واصبحنا نتحدث عن السيادة الأمنية والاقتصادية والدوائية والغذائية والقضائية هذه السياسات لم تعد حكرا على القرار السياسي الوطني بل مرتبة بالمراكز المالية العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية وغيرها ....

+ الاتجاهات النظرية في التبعية وتحقيق النمو والخروج من التخلف:

هي عموما ثلاثة اتجاهات تخترق النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاكاديمية والتقنوقراطية في ما يتعلق بفك الارتباط والاقتصاد المتمركز حول الذات والتخلف والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المؤهلة لقيادة التحرر الوطني الفعلي :

×اتجاه النيوكلاسيكية : هذا التيار خصوصا مرحلة الكنزية وما تلاها 1936 كتاب John Maynard Key's «النظرية العامة للعمل والربح والنقد « وجاءت لمواجهة المدرسة الكلاسيكية والاقتصاد السياسي النقدي لكارل ماركس يتكون هذا التيار من نخب تقنوقراطية واكاديميين مرتبطين بالأنظمة التبعية وخبراء مؤسسات الهيمنة الرأسمالية العالمية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وG7 و الابناك ووكالات التنمية والتعاون الأمريكية والاوربية واليابانية تتلخص نظرية هذا الاتجاه بان تجاوز التخلف في دول الجنوب ممكن عبر العصرنة الرأسمالية اعتمادا على تدارك الهوة بين دول الشمال والجنوب واقرار سياسة ليبرالية حقيقية وتحرير الاسواق والأسعار وخفض الرسوم الجمركية والتحكم في عناصر العمل والقصد منها قوى العمل أو الانتاج . ..

*التيار العالم-ثالثي ويتفرع لعدة اتجاهات :

– اتجاه فك الارتباط ويتزعمه الدكتور الراحل سمير امين يعتقد هذا الأخير ان كل دول العالم عرفت تحولات اقتصادية راسمالية بشكل متفاوت لكن الثورة الرأسمالية البورجوازية في القرن 16 يرجع نجاحها كونها جاءت على انقاض نمط انتاج ضعيف هو الفيودالية بينما تمت إعاقة التحولات الرأسمالية في الشرق نتيجة لنمط الانتاج الاسيوي حيث الإستبداد الشرقي خصوصا في المنطقة العربية والمغاربية حيث بنيات النمط الزراعي الخراجي قوية .. هذه الوضعية وتحت الكولونيالية انتجت تعايش البنيات الخراجية الزراعية التقليدية مع البنيات الرأسمالية القوية مما انتج لنا أوضاع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي المتمثل في الاستبداد والتبعية في شروط التبادل واللنمو اللامتكافئين بين دول المركز الراسمالي المتمركز وبين الرأسمال المحيطي اي الدول التبعية بسميها الطرفية périphériques وللخروج من هذه الأوضاع لابد من فك الارتباط (لا يقصد به الثورة او القطع مع الرأسمالية كان متاثرا بتجربة الصين وتحالف الفلاحين مع العمال)ويقصد به تكييف شروط التنمية الداخلية مع العلاقات الدولية الراهنة وإخضاع آليات السوق لحاجيات التطور الداخلي ... غير أن سمير اوكل هذه المهام التاريخية للحركات الوطنية التي تزعمتها البورجوازيات الوطنية في الغالب .. (انظر كتاب فرانز فانون peau noire masques blancs) ..

– غير أن مهدي عامل ومن منظور ماركسي لينيني وفق قراءته لخصوصيات البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية القائمة كان يرى اننا لا نواجه الرأسمالية كنظام انطلاقا من بنيات نمط الانتاج الاسيوي بل اننا نواجه التخلف انطلاقا من مواجهة نمط الانتاج الكلونيالي اي نواجه في مرحلة الأمبريالية وليس قبلها لذلك أزمة التخلف ليست هي أزمة حضارية كما تقول الأصولية بل هي أزمة نمط انتاج كلونيالي وازمة بورجوازية كلونيالية وهذا ما يفسر اخفاق البورجوازيات والعسكريتاريا والبورجوازية الصغيرة في تحقيق التحرر الوطني الكامل ...

- اتجاه النظام-العالمي اوالماركسيون الجدد خيار التصنيع l'industrialisation :

– اتجاه النظام-العالمي le systè – monde : من زعمائه Paulo Baran و André Gun– der Frank و Emanuel Wallerstein فكرة هؤلاء الماركسيون الجدد تتمحور حول «المسلسل العام للتراكم l'accumulation» كمحدد التاخر التاريخي في عملية التصنيع بدول العالم الثالث وهذا ما يفسر ويؤكد أن التخلف هو نتيجة لاستمرار الهيمنة الأمبريالية على دول الجنوب .. النقطة الأساسية عند هؤلاء الماركسيين هي ان الرأسمالية العالمية فرضت قسمة العمل على الصعيد العالمي la division internationale du travail اي تصدير المواد الهامة والطاقية الى دول المركز واستقبالها كاسواق بمواد مصنعة .. وبالنتيجة ستتوسع الهوة في النمو بين دول الشمال المصنع والجنوب المفقر . .. الماركسيون الجدد لا يدعون إلى فك الارتباط ولا يعتبرون التبعية عائقا في التنمية لكن يدعون إلى التصنيع ونقل التكنولوجيا والعلوم وبناء الدولة الديمقراطية لتحقيق السيادة وتكافىء عمليات التبادل والنمو

2 - الاقتصاد التبعي المغربي غير مستقل وفاقد للسيادة على ثرواته ومقدراته وعلى قراره الاقتصادي واختياراته التنموية :

أ–لماذا الاقتصاد التبعي المغربي غير مستقل:

ترجع عدم استقلالية الاقتصاد المغربي لطبيعة الاستقلال الشكلي الذي حصل سنة 1956 فمفاوضات إكس –لي–بان لم تفضي إلى التحرير الفعلي للبلاد بتلخيص الشعب المغربي لم يقرر مصيره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما هو موجود في الميثاق الاممي والوثائق واللوائح الدولية ولا في تحارب الشعوب التي فرضتها حركات التحرر الوطني في العالم في فترة ما بعد الحرب الثانية .. في خطاب عبر الرحيم بوعبيد في مفاوضات إكس–لي–بان قال «باننا المغرب وفرنساشعبين صديقين واننا نرغب في استقلال بلدنا بمساعدة فرنسا وضمان مصالح جميع الأطراف» الأطراف يقصد بها فرنسا والملكية وقاعدتها الاجتماعية وتيار براغماتي داخل الحركة الوطنية في غياب ممثلي جيش التحرير والذي رفض الاستقلال الشكلي وواصل عملياته الى حدود مؤامرة اكوفيان 1958 Écouvillon . معنى هذا الكلام سياسيا هو انهاء الحماية والاستعمار المباشر والدخول في علاقات استعمارية جديدة le néo–colonialisme...

بعد فترة سياسية مضطربة جدا بين التحالف الطبقي الناشىء والحركة الوطنية ادت الى انفجار الكتلة الوطنية بعد الانقلاب على حكومة الرئيس عبدالله ابراهيم الوطنية والاطاحة ببرنامجها الخماسي (حققت الحكومة الوطنية في سنة واحدة معدل مؤشر نسبة 10% اول واخر مرة في تاريخ البلد) هذا المخطط استهدف تحرير الاقتصاد الوطني لاستكمال التحرير عبر بناء القطاع العام في الثروة الوطنية مكاتب الماء والكهرباء ومكاتب الاستثمار الفلاحي والسكك الحديدية والموانىء والمطارات والشاي و السكر و الحبوب والقطاني كما تم انشاء القطاع البنكي وتاميمه وتم اقرار اصلاح زراعي عبر استصلاح الاراضي واستعادة الاراضي الخصبة وتنظيمها في شركات عمومية صوجيطا وصودیا واطلق برنامج بناء السدود وسقي مليون هكتار كما برمج انشاء صناعة تعدينية الصلب والفولاذ وتاميم شركات تركيب السيارات والصناعات الغذائية والنسيجية كما تم انشاء برنامج للحمايةالإجتماعية.. هذا البرنامج لبناء اقتصاد وطني مستقل ستتم الإطاحة به تحت سلطة النظام التبعي قيد التشكل خصوصا بعد حسم السلطة لحساب التحالف الطبقي السائد آنذاك المكون من طبقة الكامبرادور والبورجوازية الوسيطية والاقطاع المتخلف وكبار الدولة والجيش من الضباط الذين كانوا يشتغلون بالجيش والإدارة الفرنسية والاسبانية ..

بعد ارساء الاقتصاد التبعي ونظامه الاستبدادي اخضعت المقدرات الوطنية لقسمة العمل الدولية فنشا اقتصاد الريع والامتيازات وزواج السلطة بالمال والمخزن الاقتصادي من خلال ظهير المغربة 1973 فاصبح الاقتصاد التبعي خاضعا للراسمال العالمي الامبريالي الفرنسي والامريكي خصوصا مقابل تمكين وكلاء الاستعمار الجديد وخدامه من جزء من مقدرات البلد ..

سيتم لاحقا تكريس الاقتصاد التبعي عبر المديونية المفرطة والخوصصة والشراكات مع الدول الأمبريالية او الخليجية ومع الصهيونية حاليا أزيد من 50 شراكة كلها على حساب الميزان التجاري الوطني وتعمق التبعية .

ب– اين السيادة الاقتصادية والاختيار التنموي المستقل :

*اين السيادة الاقتصادية:

النظام التبعي لا سيادة له على الاقتصاد الوطني ... لا يملك القرار السياسي الاقتصادي هذا القرار بيد القوى الإمبريالية العالمية خصوصا فرنسا وأمريكا وإسبانيا عبر اليات النظام الاقتصادي والمؤسساتي العالمي الذي لم يعد يعتمد دكتاتورية القسمة العالمية للعمل مع العولمة النيوليبرالية المتوحشة وايضا بل عبر آلية الشركات المتعددة الجنسيات والمراكز المالية العالمية شروط المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية والأسواق العالمية والجهوية والشراكات غير المتكافئة ...

المراكز المالية العالمية تحتكر القرار الاقتصادي والاجتماعي أيضا وتحتكر كل مقومات السيادة الوطنية في الاقتصاد والمجتمع هذه المراكز تقرر في التشريعات المتعلقة بالاقتصاد كالقانون الضريبي وقانون الاستثمار وقانون الصفقات أيضا القوانين الإجتماعية المرتبطة بالاقتصاد والشغل والصحة والتعليم والوظيفة العمومية وغيرها .. المغرب اليوم لا سيادة طاقية له 90في المائة مرهونة بالسوق الدولية وشركات البترول والغاز في الوقت الذي كان فيه المغرب عبر شركة سامير ومناجم الفحم الحجري بجرادة قادرا على تأمين جزء مهم من طاقته ..

المغرب لا سيادة غذائية له فلاحته موجهة للأسواق العالمية وهو يستورد 90 في المائة من الحبوب و60 في المائة من الزيوت و40 في المائة من السكر.. المغرب لا سيادة دوائية له ولا سيادة على اجوائه وموانئه اضافة إلى تخلفه على الهوة الرقمية والتكنولوجية بسبب افلاس تعليمه وجامعاته ..

* اين القرار السيادي في التنمية :

× بعد استشارات واسعة اعدت اللجنة المكلفة بما سمي بالنموذج التنموي تقرير اول من قدم له التقرير كان هو السفيرة الفرنسية القرار التنموي إذن تنطبق علية السياسات الاستعمارية الجديد ومؤسسات المالية والدبلمواسية والاقتصادية ...

× المغرب اليوم في غياب السيادة الإقتصادية أصبح غارق في الديون ومفلس في الميزان التجاري ويحتل المراكز المتأخرة في التنمية البشرية 122 والتعليم 154 وحرية الصحافة 144 والمساواة 136 كما أنه ضرب مثلا شرودا في الفساد

اتحاد نضال العمال يندد بقرار الاحتلال إغلاق مقر اتحاد نقابات العمال في القدس

رام الله: ندد اتحاد نضال العمال الفلسطيني بقرار الاحتلال الإسرائيلي الجائر بإغلاق مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في العاصمة المحتلة القدس، حيث قامت سلطات الاحتلال، صباح اليوم الثلاثاء، بتنفيذ قرار الإغلاق، واعتقال أمين سر الاتحاد النقابي فوزي شعبان.

واعتبر اتحاد نضال العمال أن قرار الاحتلال غير قانوني وهو اعتداء على حرية العمل النقابي وحق النقابات والمؤسسات الفلسطينية بالقيام بواجباتها في خدمة أبناء شعبنا في العاصمة المحتلة، داعيا منظمة العمل الدولية والمؤسسات الحقوقية والاتحادات العمالية والنقابية لإدانة سياسات وقرارات الاحتلال التي تمس حقنا المشروع بالقيام بواجباتها تجاه عمالنا في محافظة القدس.

وأكد اتحاد نضال العمال أن مثل هذه القرارات العنصرية لن تنال من دور الحركة النقابية ومن نضال الطبقة العاملة الفلسطينية، وأن هذا القرار سيكسره عمال القدس وعمال فلسطين بصمودهم وارادتهم الوطنية الحرة وبقرارهم الموحد في مناهضة ما يحاول الاحتلال فرضه من قيود ومن إجراءات تستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

في معركة الوعي

وسام الفقعاوي (*)

في هذا الجزء من سلسلة في معركة الوعي، واستكمالًا للجزء السابق، سأتناول مسألة طبيعة العلاقة مع قوى الإسلام السياسي في فلسطين ونواظم هذه العلاقة، وعلى غير ما ذهبت إليه في الأجزاء السبعة السابقة، سأعتمد في نقاش وتناول هذا الموضوع على وثيقتين أساسيتين، من وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صدرت الأولى عن الكونفرنس الحزبي الأول عام ١٩٩٤، والثانية عن المؤتمر الوطني السادس عام ٢٠٠٠، أي أن هاتين الوثيقتين صدرتا وعلى رأس الجبهة مؤسسها وأمينها العام د. جورج حبش وأغلب قيادتها التاريخية، بالإضافة إلى وثيقة المؤتمر السابع، المنعقد عام ٢٠١٣، واعتمادي في كتابة هذا الجزء على وثائق الجبهة الأساسية، هو دفعًا لأي لبس أو خلط، قد يحمله تناول هذا الموضوع الحساس في جوهره ومضمونه؛ لجهة فهم طبيعة ونواظم العلاقة مع قوى الإسلام السياسي وبالأخص حركتي حماس والجهاد الإسلامي، في ضوء أن متابعتي للعديد مما يكتبه بعض الرفاق، يدلل أنهم؛ إما لم يطلعوا على هذه الوثائق، أو يتجاهلوها لحساب خطاب يرتكز إلى الانشداد لعصبوية تعزز عوامل التنافر والتناقض، أكثر من الالتقاء والتوافق، وآخرين، يلتقون مع جوقة المهاجمين لحماس، من بوابة عملية ٧ أكتوبر، والذي في مضمونه؛ هجوم على المقاومة؛ فكرة وثقافة ونهجًا، ليس هذا فحسب، بل محاولة نفي أن تكون حماس حركة مقاومة، بما يجافي كل حقائق الواقع والتضحيات الجسام المقدمة على هذا الطريق، منذ انخراطهم في الفعل الوطني إبان الانتفاضة الشعبية عام ٨٧، أو بعضًا منهم؛ يرى بأن «اليسارية»، تعني الهجوم على هذه القوى وعلى طول الخط، بما يعني وضع: حماس والجهاد وحزب الله وصولًا لأنصار الله في اليمن في خانة: القاعدة وداعش والنصرة ومن على شاكلتهم، وهنا، أود أن أذكر هؤلاء بأن أحد اليساريين الذين ما يزال الكثير منهم «متشائلًا» به؛ من شدة قناعته، بفكر الطبقة العاملة التي ستعمل «إسرائيل» على إنشاء دولتها؛ اشترى لرواد كيبوتساتها، سلاحًا من إحدى الدول الاشتراكية قبل سنة ١٩٤٨، ليقاتلوا به أبناء شعبه، ويرتكبوا مجازر: قبية وكفر قاسم والطنطورة ويافا ودير ياسين وصولًا إلى غزة اليوم... كما أن هناك إسلاميًا، يرى بأن الوفاء بالعهود الموثقة مع اليهود، أولى من نصرة أخيه المسلم، حتى لو كان يُباد ومداد دمه؛ يجري من غزة ويصب في نهر النيل.. كي يبقى حبر اتفاقية؛ كامب ديفيد طازجًا ومستمرًا دون أن يُزعجه، حرب إبادة؛ حرّكت في مواقفها، ما هو أبعد من أخوة الدم والدين، ولعل في بوليفيا وكولومبيا وفنزويلا وكوبا وغيرهم، ما يؤكد أن قضية فلسطين، أبعد من حشرها، في تعريفات يسار فقد مضمونه الوطني والكفاحي، كما إسلام غطى على الجريمة، ويفتي لتستمر المجزرة.. وبات كلاهما يدور في الفلك الأمريكي – الصهيوني، فكيف يلتقي في هذه الحالة الضدان: اليساري والإسلامي في الهجوم على المقاومة والمقاومين، ولنا في لبنان وفلسطين نماذج أوضح من أن تغطي بغربال الأيديولوجيا، عندما تتقدم على الواقع والوقائع والحقائق والدم؟!

لقد حددت الجبهة الشعبية في وثيقة الكونفرنس الأول معالم موقفها تجاه قوى الإسلام السياسي، التي ما تزال تحتفظ بصحتها، وهي أن هذه القوى هي مكون طبيعي من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية، آخذة بعين الاعتبار، خصوصيات نشأة هذه القوى، والالتباسات التي رافقتها، والتمايزات التي حاولت أن تضعها لنفسها (١)، لكنها قرأت بموضوعية؛ تنامي وفعالية تلك القوى خلال الانتفاضة الشعبية عام ٨٧، ودورها الكفاحي وتأثيرها السياسي في الشارع الفلسطيني؛ لهذا وهي ترى – أي الجبهة – في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل الوطني، أكدت على نظم العلاقة معها على قاعدة الوحدة والصراع، كقانون ينظم العلاقات بين القوى الوطنية في أوساط شعبنا الفلسطيني. «بمعنى الوحدة على المواقف والبرامج التي تستجيب لمهام وأهداف النضال الوطني وتعزز الوحدة على قاعدة البرنامج الوطني، والصراع في الميادين التي تتعارض فيها الرؤى والمواقف. ومفهوم الصراع هنا؛ محكوم بالممارسة والقيم الديمقراطية، بهدف ضبط معادلات الصراع الأشمل، ضد الاحتلال ومشاريع تصفية القضية الوطنية الفلسطينية» (٢).

بناء على ما سبق، عدّت الجبهة أن البحث عن القاسم المشترك، هو ما يجب أن يمثل القضية التي يرتكز عليها العمل والجهد، وعليه؛ حددت عددًا من التوجهات التي تشكل أرضية مناسبة للتلاقي مع قوى الإسلام السياسي المقاوم (٣):

– النضال من أجل تحرير الوطن من الاحتلال.

– رفض التبعية بأشكالها المختلفة؛ السياسية والاقتصادية والثقافية.

– رفض التطبيع بأشكاله كافة ورفض الصهيونية، كعقيدة معادية لشعبنا وللشعوب العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

– تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية... وذلك من خلال الاستعداد لتلاقي القوى القومية والماركسية والإسلامية، من أجل التحرر والاستقلال والتنمية والعدالة والازدهار للشعوب العربية.

– النضال من أجل الديمقراطية وترسيخها، كنهج حياة مجتمعي؛ يضمن الحرية بكافة أنواعها...

وأكدت الجبهة، على أن «العلاقة مع قوى الإسلام السياسي هي علاقة متحركة وجدلية؛ تبعًا لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، ومع ذلك فهي تمتاز في هذه المرحلة، بتقاطع أعلى على الصعيد السياسي، حيث نقف والقوى الإسلامية على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية التي تستهدف تبديد ثوابت وحقوق الشعب الفلسطيني، مع وجود هوامش للاختلاف والتباين في الرؤية والمواقف، بينما على الصعيد الاجتماعي، فإن التعارض والتناقض أكثر حضورًا، سواء على صعيد فهم الديمقراطية، كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية: حرية المرأة، حرية الاعتقاد، وحرية التعبير والاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها» (٤).

وحذرت الجبهة، من وضع علاقة مساواة بين قوى الإسلام السياسي، بما هي قوى وأحزاب وتنظيمات لها برامج ومواقف وممارسات محددة، وبين الإسلام، كدين وعقيدة وفضاء فكري وحضاري لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية، مما يعني بأننا جزء من هذا الفضاء، بحيث يغدو التراث والحضارة الإسلامية؛ مكونًا عضويًا من مكونات خصوصيتنا الثقافية؛ مطالبين بالتفاعل والتعامل الايجابي معه ومع اشكالياته، بهدف الاستناد إليه وتطويره، بما يخدم صراعنا القومي وتطورنا الحضاري (٥).

لقد ذهبت الجبهة، في رؤيتها كما ممارستها، تجاه قوى الإسلام السياسي، إلى ضرورة أن تقوم العلاقة معها، على قواعد الاحترام وتحشيد الطاقات والجهود في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال والشرائح المتحالفة معه، وعليه؛ الارتقاء بالحوار مع تلك القوى باستمرار ودفع العلاقة نحو الائتلاف الوطني – إن أمكن – بمعنى أن تصبح العلاقة ذو طبيعة عملية وسياسية واعية؛ بعيدًا عن عقلية الهيمنة والاستخدام الفئوي الضيق؛ أي علاقة تنسجم والمصلحة الوطنية وتستجيب للتحديات والأسئلة التي تطرحها (٦).

وفي ضوء المستجدات التي طرأت في تغيير موازين القوى الداخلية، إبان انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ وما كرّسته الانتخابات التشريعية، من فوز كاسح لحركة حماس، وما تولّد عنه من صراع وانقسام، أكدت الجبهة بأن «الصراع والانقسام الذي دار بين حركتي فتح وحماس وعصف في ساحة النضال الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى كونه بالأساس؛ يجري على خلفية التناقض بين برنامج المقاومة كنهج، والارتهان للمسار السياسي التفاوضي كمنهج مغاير... فهو أيضًا صراع على السلطة ومغانمها، رغم أن تلك السلطة برمتها تحت سيطرة الاحتلال الذي لم يألُ جهدًا؛ لتعميق وتغذية عوامل الانقسام والصراع الذاتي الفلسطيني» (٧).

هنا، يمكن الحديث عن خطايا حماس في السلطة، سواء تلك المجتمعية أو سياستها الاقتصادية بالإضافة إلى توظيفها،؛ لأدوات القهر والقمع السلطوي، بشكل سافر في مواجهة أبناء شعبنا في القطاع بمحطات عديدة، حيث كانت هناك مطالب محقة، كان من الواجب التعاطي معها ايجابًا على طريق حلها لا كبتها، وصولًا إلى نقاش مسألة الجمع بين المقاومة والحكم، من حيث المبدأ؛ ارتباطًا بخصوصية الحالة الفلسطينية وطبيعة السلطة القائمة والتزاماتها المرتبطة، بالاتفاق الذي ولدها، وصولًا إلى طبيعة وجوهر الصراع مع المشروع الصهيوني – الإمبريالي. إلى جانب ما سبق، وفي ضوء التطورات التي جرت منذ عملية ٧ أكتوبر وحرب الإبادة المستمرة، التي كانت تتطلب؛ تعاطي داخلي أفضل بكثير مما جرى وما يزال يجري، بما يحفظ ويصون وحدة وتماسك المجتمع داخليًا وتعزيز مقومات صموده وقدرته على البقاء فوق أرضه؛ فإنه يحتاج أيضًا أن يقابله ثبات سياسي، لا يجب أن يسقط؛ ضحية الجغرافيا السياسية بين قطر وتركيا، أو فتح خطوط تواصل مدمرة، مع الإدارة الأمريكية – الصهيونية.

×××

(١) الوثيقة السياسية: الكونفرنس الحزبي الأول، حزيران ١٩٩٤، ص ٧٧–٧٨

(٢) نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة: المؤتمر الوطني السادس، تموز ٢٠٠٠، ص ١١٣.

(٣) الوثيقة السياسية: مرجع سبق ذكره، ص ٧٨

(٤) نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة: مرجع سبق ذكره، ص ١١٣–١١٤

(٥) المرجع السابق: ص ١١٣

(٦) المرجع السابق: ص ١١٤

(٧) التقرير السياسي: المؤتمر الوطني السابع، ديسمبر ٢٠١٣، ص ١٢٢

(*) وسام الفقعاوي: كاتب ومحلل سياسي فلسطيني رئيس تحرير مجلة «الهدف»

السودان:

اللاعقلانية واللاتاريخية في خطاب النخب حول الحرب الأهلية

الفاضل الهاشمي (*)

عقل باطن تراثي على طرفيْ نقيض جدلي :
إضاءة:
"بسأل عن علي الفارس البقود تسعين
هو اللدر العلي ضهرو الخبوب والطين
ما بياكل الضعيف ومابسولب المسكين"
إظلام:
"يتسولب من العلج الحرير وأكسي
لا تعاين الوجود ضربك بي شر سوي
وسيفك في غضاريف الرجال أروي"

مقدمة:

يلجأ كل من يغض الطرف الجدلي عن التحليل الطبقي وتقاطعاته الثقافية والعرقية والدينية الى تصنيف الحرب كحرب بين مجتمعات وقبائل وهم يعلمون إنها حرب بين نخب، (النخب هنا بمعناها العام حيث تضم الدكتور وشيخ القبيلة) تضّيق واسعاً بإستخدامها ثقافة وسحن وتاريخ مجتمعاتها أو كل معالم الدولة المألوفة وشعار إنقاذ وطن ورومانسي العلاقة. هذه النخب تتناول مفاهيم العدالة والسلام الإجتماعيين بتملق ولاء كلامي كاذب وطق حنك عابر لتمويه وتغبيش وتعويم مصالحها الطبقية المدسوسة في سموم الجهوية والعنصرية المضادة. إنهم يدقون طبول الحرب ويسوّقونها وكأنها حرب لاطبقية وتصويرها كحرب أعراق وقبائل ومناطقية جهوية لتبرير وترسيخ أنانياتهم الطبقية وما تنتجه من صراعات زائفة. ورطة التحليل الإنثربولوجي الخام إنه بخاصم البداهة والحقيقة الطبقية لكنه في نفس الوقت مصدق لوجود ونشاط نخب سياسية/مالية/عسكرية في كل مجموعة إثنوثقافية. وعلى هذا المنوال تعترف النخب بالنظام الهرمي على مستوى الأجزاء القبيلية والمناطقية الصغيرة ولا تعترف به على نطاق مساحة الوطن مابعد الإستعماري.

لذا تكمن ورطة هذا التحليل في النهج اللاطبقي في قراءة أنثربولجية ذات عين واحدة تبصر الواقع الإقتصادي الإجتماعي السياسي. هذا جزء من أزمات العلوم الإجتماعية في الجامعات ومراكز البحوث الملتزمة بقيم وقوانين نظم المعرفة والإيديولوجيا الليبرالية الجديدة في عليائها اللا إجتماعي واللاتاريخي (من نقاش مع المنصور جعفر).

هذا هو مشهد صديقي أستاذ آدم الجباري الذي نهديه من اللاعقلانية وأثننة وقبلنة الصراع، فيقع في اللاتاريخانية بتجاهل الصراع الإجتماعي في سيرورة تطور مؤسسة القوات المسلحة (الجيش السوداني) الطبقية الذي تناسى مشروعه الوطني العظيم الذي تشرّب عقيدة "نحن جند الله، جند الوطن"، ويا لها من عقيدة ملتبسة لتدنيس الدين والوطن معاً. جيش تطوّر بقدرة قادر من مغبّة سوءآت البازنقر الي مصاف تحول عميق وجذري الي بزنس أسواق إستثمارية كبرى للنفط والذهب والسمسم والصمغ والفول السوداني وتهريب المعادن الثمينة.

نقصد باللاتاريخانية العبارة الإنجليزية ahistoricism كمفهوم يتجاهل السياق التأريخي الإجتماعي للظواهر ويتناولها خارج سياقها التأريخي الإجتماعي. بؤس هذا المنهج أنه ينطوي على بديل العنصرية والإثننة والجهوية.

أيديولوجيا الوجبات السريعة (1):

السياق التاريخي للجيش السوداني ومؤسساته الأمنية سيّان خطلا دعم الجنجويد إثنياً وقبلياً بإستصحاب ثنائية المركز/الهامش أو دعم الجيش بذريعة الوطنية والسودانوية أو الدين (كمؤسسة مختطفة مخترقة لاحقاً). هناك تيارات تقدمية، في فضاء الأدب السياسي وعلم الإجتماع والإقتصاد السياسي، تناولت المؤسسة العسكرية كمؤسسة تم إختراعها وصناعتها في الأساس لقمع المعارضين في حركات التحرر الوطني منذ الإستعمار وحافظت على ذات وظيفتها في الفترة مابعد الكولونيالية وفي عصر العولمة وتحولت الي "بزنس" سياسي فاسد بجدارة. ليس ثمة مغالطة في وقائع تاريخ مؤسسة البازنقر وحمضها النووي التي نبهنا له د.عشاري. رسّخ ذلك التاريخ سوءآت المؤسسة العسكرية السودانية لاحقاً من دموية ومقابر جماعية ومشارح ومعتقلات سرية وإحتيال مستمر لسرقة ثروات الشعب السوداني الممثل في القطاع العام بتبني آيدلوجيا ومفاهيم وإستراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقد التي تنبري الي تصفية ذلك القطاع كما نعلم جميعاً.

تأملنا سياق نشوء الجيش السوداني تاريخياً ضمن سياق علائق الرق بتشابكاته العرقية والأثنية، ووفقاً لتمظهراته "العنصرية" أو "الاستعلاء العرقي" ؛ هكذا تجسّد تاريخ الجيش السوداني كمؤسسة بازنقرية وهي كظاهرة تأريخية، بأنها النواة الأولى للجيش النظامي السوداني كما نعرفه اليوم. وهي، وإن كانت بداياتها تعود الى ما عرف بزرائب تجارة الرقيق، والتي يقوم بحراستها والمساعدة في الصيد، بعض الرقيق أنفسهم بناء على توجيهات السيد مالك الزرائب. الا أنها وبناء على توصيات محمد علي باشا، أصبحت النواة الأولى للجندي النظامي، والمؤسسة العسكرية الحديثة. لذلك فإن "البازنقر"، ووفقاً للتعريف السابق للبازنقرية كمؤسسة، هو نواة الجندي النظامي السوداني المنبت والذي يعمل في خدمة تأجر الرقيق أيا كان موقع ومسمى هذا التاجر: مالك للزرائب، أو مؤسسة إستعمارية، كما هو الحال مع التركية، أو "جهادية" في نسختها المهدوية، أو قوة دفاع السودان، كما هو الحال مع الإستعمار البريطاني، وآخيراً ما يعرف ب "قوات الشعب المسلحة" عبر نظم الحكم في دولة ما بعد الاستقلال. ونحن نواصل إقتباس عبد الخالق من عشاري ، "أن البازنقرية تظل هي السمة الملازمة لهذه المؤسسة من خلال عمالتها للغير وإرتهان إرادتها وإئتمارها للأسياد: مصر، السعودية والإمارات. من هذا المنطلق، يعرف الكاتب "البازنقر، هو الجندي (العبد) النذل، والنذالة خصيصة لزومية، للتمييز بينه وبين (العبيد الأشراف) الذين قاوموا تجارة الرق مثلما فعل البازنقر" ص103. والبازنقر، مستوجب للإحتقار كونه "في خدمة السيد، يؤدي البازنقر أكثر الأفعال دناءة وإنحطاطاً ضد أهله، بما في ذلك شن العدوان ضدهم، وتقتيلهم تقتيلاً، وتعذيبه لهم، وإغتصابه جنسياً قريباته، وإخفاءه بالقسر عشرات المئات من الشباب الثوار ورفضه الإفصاح عن أماكن وجودهم أو عن مصائرهم" ص 103. يزعم عشاري في ذلك الكتاب أن الكباشي في بازنقريته "يجسدن عقيدة الجيش السوداني الراهن، بما هو جَيش إجرامي عدو للشعب خائن للوطن. ومن ثم فإن البازنقر، (العبد) في هيئة الضابط في الجيش، محتقر، ليس فقط، كما هو يعلم، محتقر من قبل أسياده في السعودية والإمارات ومصر، وإنما كذلك هو البازنقر محتقر بين ضحاياه، وبين الشباب الثوار المقاومين ضد إجرامه ونذالته" (مقتطف من مؤسسة البازنقر ، عبد الخالق السر حول عشاري).

لقد كتب عشاري بإسهاب عن طبيعة المؤسسة العسكرية ذات النسب الجينولوجي في البازنقرية، الضاربة عميقاً في تاريخ الرق، ومنتوجها الجندي "العبد البازنقر"، في وحشيته وضراوته البالغة في التنكيل بأهله، مرضاة لسيده. فالبازنقرية، كعبودية ونذالة، هي حالة ماثلة ومجسدة في علاقة المؤسسة العسكرية الراهنة، ورهط البازنقرات من العسكر الذين يقودونها ويرهنون البلد بكاملها لتجار الرقيق المعاصرين، محمد بن سلمان ومحمد بن زايد. يستطرد عبد الخالق في نقده الرصين لموقف مماثل آخر من الكاتب دوغلاس جونسون الذي بيّن "الإشكال البنيوي الذي ظل ملازماً للقوات المسلحة في ظل تشابك مصالحها وولائها للدولة الزبائنية التي أنشأها المستعمر، على حساب المصالح العليا للوطن والمواطن". (راجع المصدر في آخر المقال).

ليس في نيّتي هنا تناول عدمي ونفي مطلق تعميمي لبنية المؤسسة العسكرية، وإنما تفكيك جينولوجيا تأريخها نحو زجر قويم حكيم واقعي يردّها ويحاصرها نحو صواب "وطني" قويم. الحكمة والتناول العلمي غير العاطفي يقتضي عدم تعميم يضع بطانية وحيدة الجانب في صيرورة مؤسسة وبنية عسكرية كان ضمنها حركات ومجموعات دفعت الغالي والنفيس حتي تستقيم المؤسسة البازنقرية الي قوام وطني يرفض الظلم وخدمة الرأسمال الإستعماري ومابعد الإستعماري والفاشي الجديد. أقصد عدم إستبعاد لحظات تقدمية ثورية من سياق محاولات نخب المؤسسة العسكرية في إحداث إختراقات برجوازية ثورية، لو يصح التعبير. منها حراك الثورة العرابية والمهدية في السودان كان حراك عسكري خارج المؤسسة العسكرية الإستعمارية الرسمية. هناك حركات وشخصيات رفعت شعار تثوير المؤسسة العسكرية منذ علي عبد اللطيف وعبد الفضيل ألماظ لغاية حركة شهداء يوليو، وهذا خارج نطاق هذا المقال. دوننا الآن وفي مناطق سيطرة الجيش ومليشياته المكوزنة يتم القتل على الهوية وقتل المدنيين النشطاء على الهوية العرقية والسياسية. مؤسسة عسكرية لا تستحي من الهروب والتمركز حول مقراتها ومنشآتها تاركة المواطنين تحت رحمة المليشيات التي صنعتها وإخترعتها.

أيديولوجيا الوجبات السريعة (2):

سياق تطوّر الجيش التاريخي هيأه تبنّي مليشيا الجنجويد جينياً

مغبة خطاب صديقي الجباري هو أنه يدعم الجنجويد بحجة أنهم يمثلون الهامش المغلوب المعرقن المؤثن وكأن تلك الإثنيات تعيش جغرافياً خارج زمكان المركز، ثم تنهض لإعادة عدالة إفتراضية قوامها اليومي الدم والإغتصاب والنهب. ومثل دعم مؤسسة البازنقر يتبني الجباري وآخرون مغبة دعم الجنجويد أو الجيش السوداني كموقف عاطفي فج عاجل قصير المدى ومنخفض السقف الفكري كونه يتناسي الأساس المادي التاريخي للمؤسسة العسكرية السودانية وولوغها في إختراع المليشيات لتحارب نيابة عن مؤسسة نأت بنفسها عن دورها الوطني في حماية السيادة الوطنية وتحولت الي مرتزقة مأجورة تنهب موارد الدولة وشركاتها وتبيع موارد الدولة الي الأخوان المسلمين "بتراب القروش" وترهن الجيش الي قيادتهم البائسة النهّابة، وتبطش بالمواطنين، وإخترعت مهنة الإغتصاب في المؤسسة الأمنية العسكرية والإبادات الجماعية.

هذا هو كتاب وتاريخ المؤسسة العسكرية التي سطت عليها مؤسسة الأخوان المسلمين الحزبية التي تنطلق من أيديولوجيا وخطاب سياسي بغيض قائم على الإحتفاء الفج الكاذب بالدين ولاعلاقة لذلك الخطاب بمفهوم الوطن والوطنية. وقبل ذلك كانت مؤسسة تمارس القمع والمذابح على مواطنيها منذ الإستقلال؛ مذابح جوبا و واو والضعين ومذابح دارفور وجبال النوبة والنيل الأزرق، ومذبحة حوش القيادة العامة، ثم ولغت في الحروب الأهلية الدموية. تناسي د.عشاري فجأة تحليله السابق لبنية الجيش الموضوعية وشروطها التاريخية وإستدار نحو طرح لاتاريخاني يزعم فيه تحوّل مؤسسة الجيش فجأة الي جيش وطني لاعلاقة له بالعنف والإرتزاق والزبائنية وأن مليشيا الجنجويد هي إبن شرعي من أصلهِ الجيني: نطفة، وعلقة ومضغة ثم عظاماً إكتست لحماً فأصبحت على شاكلته جنجويداً؛ أو بمجاز آخر، تلك المليشيات تكوّنت عضوياً وجدلياً من المؤسسة العسكرية السودانية كما يتكوّن اللبن من الفرث والدم.

ورطة خطاب دعم الجنجويد الفكرية والأخلاقية تنزلق في تغابي العرفة في إنسياق الجنجويد في ورطة أوساخ مشروع العولمة الإمبريالي الأوروبي حين إستأجر الإتحاد الأوروبي مليشيا الجنجويد في 2016 لحراسة الحدود، بهدف منع الأفارقة من الوصول إلى البحر المتوسط ثم أوروبا، في "عملية الخرطوم" التي شنأني حينها سفير بريطانيا إعلامياً ونكرها على رؤوس الأشهاد حين نشرتها في دراستي بعنوان "التدخلات السياسية في تعدين وتجارة الذهب في السودان، تحديات الفساد وإنعدام الشفافية" التي نشرتها لي المجموعة السودانية للديمقراطية أولا، ضمن مبادرة الشفافية السودانية في 2017. وفي سياق خطاب الوجبات السريعة تستأجر ذات البنية الإمبريالية الفرعية السعودية الإماراتية الجيش السوداني ومليشيا الجنجويد وتوظفهما معاً لمحاربة الحوثيين في اليمن.

وفي ذات المشهد اللاأخلاقي وأسواق تكنلوجيا الأمن والتجسس تدعم الصهيونية سيناريو خداع بزنس سياسي يتبناه طرفا الحرب في السودان. أما فاشية الشمال الكوني إختارت نهب الموارد عبر إتفاقيات نهب الأرض وإستلابها وقتل من يدافع عن أرضه حيث شركات الأمن تقتل المواطنين في أراضيهم متى تشاء، هكذا يتغابى خطاب دعم الجنجويد عاطفياً تلك الخطايا.

عن صحيفة الميدان السودانية – عدد 4308- 15 أبريل 2025

(*) كاتب من السودان

القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي،

حضورٌ لا يخلف الموعد في قافلة التضامن مع عاملات/ «سيكوميك»

لبت مناضلات القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، مع رفاقهن في الحزب نداء لجنة الدعم والتضامن مع قطاع سيكوم/سيكوميك بمكناس، التي دعت فيه لتنظيم قافلة وطنية تضامنية يوم الأحد 27 أبريل 2025 مواصلة منها للتعبئة والدعم المستمر ل550 عاملا وعاملة المشردين منذ قرابة الثلاث سنوات، والذين اختاروا/ن الاعتصام في الشارع تمسكا بمطالبهم/ن المشروعة. وعلى بعد أيام قليلة من يوم فاتح ماي، يوم النضال العمالي بامتياز ضد الاستغلال الرأسمالي وضد ظروف العمل القاسية التي يعاني منها العاملات والعمال في مختلف دول العالم.

حياة بعنو

القافلة بمعناها الرمزي لم تكن طقسا نضاليا عاديا بالنسبة لمناضلات القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي ومناضلي الحزب الذين توافدوا من كل حدب وصوب للمشاركة فيها، بل كانت فعلا واعيا، كانت نداء طبقيا استجاب له مناضلات ومناضلون نساء ورجالا، شابات وشباب، لأن معركة الكرامة ومعركة الحق ومعركة الصمود معارك لا تخاض فرادى.

لافتات وملصقات تؤكد الهوية البصرية للأحزاب والجمعيات التي ينتمي إليها الحاضرات والحاضرون، وتنطق بالانحناء إجلالا للتضحيات التي قدمها عاملات وعمال سيكوميك، وتؤكد على مبدأ التضامن اللامشروط معهم/هن.

حناجر تصدح بشعارات التضامن وتحيي العاملات والعمال الذين اختاروا عن قناعة وكانوا دائما في الصفوف الأمامية يواجهون/هن التحديات بعزيمة وإصرار قبل وأثناء وبعد إغلاق الشركة. وتحيي لجنة الدعم التي نظمت القافلة ليسمع صوت المقهورات والمقهورين عاليا في مدينة مكناس الصامدة.. بعد أن ذاقوا مرارة الظلم والإذلال من طرف الباطرونا والبيروقراطية النقابية وعاملات وعمال الفندق الذي لجأوا/ن إليه كمعتصم بعد طردهم/هن من الشركة، والاستيلاء على خبزهم/هن اليومي، بل وجرهم/هن إلى المحاكم بتهم لا يصدقها العقل.

وهذا النداء/ الدعوة جاءت بعد أن طفح الكيل واستنفذ العاملات والعمال كل وسائل الحوار المشروعة مع الباطرونا لاسترجاع حقوقهن/هم المنهوبة وتحقيق المطالب التي لم يتخلوا ولم يتراجعوا عن الدفاع عنها سواء بعد طردهم من الشركة أم قبل ذلك بكثير. وكان صرخة قوية في وجه استغلال العاملات والعمال، وفي وجه سياسات التهميش والإذلال والتفقير وكان دعوة لإحقاق لعدالة والمساواة.

جريدة النهج الديمقراطي كانت حاضرة كعادتها في مثل هذه التظاهرات العمالية، وأبت إلا أن تجري حوارا مع بعض مناضلات القطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي لتسليط الضوء على خلفية الحضور في القافلة وكيف يترجم هذا الحضور مواقف الحزب ومبادئه على أرض الواقع وكيف تجسد القافلة شعار الوحدة والتضامن إضافة إلى طبيعة الرسائل الهامة التي يطمحن توجيهها لعاملات وعمال سيكوميك المناضلات والمناضلين وللإطارات المناضلة المختلفة التي شاركت في القافلة.

عند سؤالهن عن الحضور في قافلة التضامن وكيف تترجم هذه الخطوة مواقف الحزب ومبادئه على أرض الواقع، أجابت الرفيقة حياة بعنو عضوة اللجنة الوطنية للقطاع النسائي (الدار البيضاء) :تواجدنا في القافلة اليوم هو تواجد مبدئي لا يمكن فصله عن موقف حزبنا من النظام الرأسمالي والاستبداد والقهر الطبقي، وهو فعل نضالي واصطفاف إلى جانب العاملات والعمال والكادحات والكادحين ودفاعا عن مطالبهم/هن المشروعة التي ما فتئ حزبنا يضعها ضمن أولوياته في سيرورته النضالية من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. وهو الأمر الذي أكدته الرفيقة مجدولين أنوار عضوة المكتب الوطني للقطاع النسائي (برشيد): حضورنا كقطاع نسائي لحزب النهج الديمقراطي ليس مجرد مبادرة إنسانية أو رمزية، بل هو انخراط مباشر في سيرورة الصراع الطبقي، وتجسيد حي لانحيازنا التام لنضالات الكادحات والكادحين، والانخراط الفعلي في كل معركة ضد الاستغلال الرأسمالي. وأوضحت الرفيقة لطيفة بوجيدة عضوة اللجنة الوطنية للقطاع النسائي(مكناس) بدورها: أن المشاركة في القافلة هي تجسيد لخط الحزب السياسي الذي عبر عنه في مؤتمره الخامس وارتباطه بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، ولمخرجات مؤتمرنا الثالث للقطاع النسائي الذي أكد على معانقة هموم العاملات والكادحات. وقد أكدت الرفيقة عزيزة مكاني عضوة المكتب الوطني للقطاع النسائي (المحمدية) كل ما قالته رفيقاتها: حضورنا بالقافلة يجسد إيماننا بالشعار الذي نرفعه من داخل الحزب والتزامنا بهويتنا كحزب النهج الديموقراطي العمالي الحامل لهمّ الطبقة العملة وعموم الكادحين والكادحات.

وعن كيفية تجسيد القافلة لشعار الوحدة والتضامن الذي يرفعه الحزب، أجابت الرفيقة حياة أن: حضور هذا الكم الهائل من المشاركات والمشاركين في القافلة هو في حد ذاته دليل على أن بوصلتنا في الاتجاه الصحيح وأن النضال العمالي لا يتحقق بدون وحدة وتضامن واعي في أفق وحدة الطبقة العاملة لإنجاح التغيير المنشود في بلادنا. وواصلت الرفيقة مجدولين في نفس السياق: إن القافلة، بما تحمله من زخم نضالي ووحدة صفوف، تجسد فعليا مبدأي التضامن والوحدة الطبقية. إنها تأكيد على أن الحزب لا يرى في النضال العمالي مجرد لحظة احتجاج، بل يعتبره رافعة لتجميع القوى المناضلة في أفق بناء ميزان قوى حقيقي لصالح الطبقة العاملة. ومن هنا، تعد هذه القافلة تعبيرا عمليا عن تصورنا لوحدة النضال كشرط أساسي في معركة التحرر الاجتماعي. وهو الأمر الذي أقرته الرفيقة لطيفة بوجيدة التي اعتبرت بدورها: أن الانخراط النوعي والكمي للحزب والحضور القوي للرفيقات والرفاق القادمات والقادمين ومن مناطق متعددة محليا وإقليمي وجهويا ووطنيا أكبر دليل فعلي وعملي على مبدأ الوحدة والتضامن والتجذر الذي يرفعه الحزب. ومن هذا المنبر وباسمي وباسم رفيقاتي ورفاقي في فرع مكناس أحيي عاليا وأشد على أيادي رفيقاتي ورفاقي على تجسيدهم/هن هذه الوحدة والتضامن مع كل المقهورات والمقهورين من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية ورفع الحيف والتهميش الإقصاء والحكرة عن الشعب المغربي.

الرفيقة عزيزة مكاني في جوابها ذكرت برمزية تنظيم القافلة والعالم على بعد تخليد فاتح ماي، وهو فاتح ماي آخر تشهد فيه الطبقة العاملة تراجعات عارمة عن مكتسبات لطالما عرفت فيها الطبقة العاملة عبر العالم نضالات دامية من أجلها، في إطار هذه التراجعات عاملات سيكوم سيكوميك تناضلن صامدات في وجه فساد واستبداد الرأسمالية ومن أجل الحق في الشغل كما هو متعارف عليه في المواثيق الدولية ذات الصلة والتي اعترف المغرب بها وهن بحاجة إلى هذا التضامن والمؤازرة.

> **...نحن الأحزاب والجمعيات والنقابات وكل الإطارات المناضلة والتقدمية من نتوصل برسالة الصمود والوحدة والتضامن والتشبث بمطلب الحق وعدم التنازل حتى النصر التي يبعثها لنا عمال وعاملات سيكوم/سيكوميك في نضالهم/هن التاريخي الذي استمر لأزيد من ثلاث سنوات ولا زالوا/ن متشبثين بحقهم/هن في العيش الكريم**

وعن نوع الرسالة التي يمكن توجيهها لعاملات وعمال سيكوميك بمكناس بمناسبة هذه القافلة، وجهت الرفيقة حياة بعنو رسالة فخر واعتزاز لكل العاملات والعمال، لأن سيكوميك ليست مجرد شركة عادية بل هي قلعة للنضال، قلعة عمالية ومدرسة للصمود والصبر والشراسة في الدفاع عن المطالب، وهي معركتنا أيضا لأن هذه الاستماتة في الدفاع عن الحقوق والمطالب درس بليغ يُعلّمنا كيف نبني الحزب المستقل للطبقة العاملة. أما الرفيقة مجدولين أنوار فاعتبرت أن هذه المعركة ليست معزولة، بل هي جزء لا يتجزأ من الصراع العام ضد كل أشكال الاستغلال والاستبداد الطبقي. نحن هنا ليس فقط للتعبير عن الدعم، بل للمشاركة في معركة تجسد واجبا نضاليا على كل المناضلات والمناضلين. صمودكن هو صمودنا، ونضالكن هو نبض مشروعنا التحرري؛ فتحية عالية لكم ولكن. الرفيقة لطيفة بوجيدة من جهتها اعتبرت « أننا نحن الرفاق والرفيقات، نحن الأحزاب والجمعيات والنقابات وكل الإطارات المناضلة والتقدمية من نتوصل برسالة الصمود والوحدة والتضامن والتشبث بمطلب الحق وعدم التنازل حتى النصر التي يبعثها لنا عمال وعاملات سيكوم/سيكوميك في نضالهم/هن التاريخي الذي استمر لأزيد من ثلاث سنوات ولا زالوا/ن متشبثين بحقهم/هن في العيش الكريم زد عليها حوالي سنة من الاعتصام بليله ونهاره ببرده وحرارته في شوارع مكناس.» عن الرسالة إلى العاملات والعمال تقول الرفيقة عزيزة مكاني: القافلة ما هي إلا جزء ضئيل مما يجب تقديمه لعاملات سيكوم سيكوميك أمام صمودهن واستمرارهن في النضال من أجل حقهن المشروع، أنا شخصيا أخجل من نفسي أمام هذا الصمود. فتحية عالية لكن.

آخر موضوع سئلت عنه الرفيقات كان حول الرسالة التي يرغبن في توجيهها للإطارات التقدمية والديمقراطية المشاركة في القافلة. إننا – تقول الرفيقة حياة بعنو – «نمد اليد للوحدة النضالية، والتضامن يمارس على أرض الميدان ولا يؤجل. نحيي كل من اختار التموقع في صف عاملات وعمال سيكوميك، وهو ما نحتاجه لبناء جبهة الطبقات الشعبية ضد التغول والاستبداد والحكرة.» وهي نفس الفكرة التي أيدتها الرفيقة مجدولين أنوار: «إن وحدة صفوفنا اليوم هي ضرورة تاريخية لمواجهة الهجوم الطبقي الذي تتعرض له الشغيلة. فلنحول هذا الاصطفاف إلى قاعدة لبناء جبهة ميدانية صلبة، قادرة على ترجمة شعاراتنا إلى ممارسات نضالية موحدة، تستنهض الطاقات وتعيد للطبقة العاملة ألقها كفاعل تاريخي مركزي في مشروع التغيير الجذري.» وضمّنت الرفيقة لطيفة بوجيدة رسالها للإطارات التقدمية والديمقراطية مقولة لكارل ماركس حيث قالت: الرسالة التي أريد توجيهها للإطارات التقدمية والديمقراطية المشاركة في القافلة التضامنية هي: إذا كان كارل ماركس رفع شعار «يا عمال العالم اتحدوا» فعلى خطاه أقول: يا أحرار وحرائر الوطن، يا أيتها الإطارات التقدمية والديمقراطية اتحدوا من أجل وطن يسع للجميع ومن أجل مواطن ومواطنة يعيش الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية. وختمت الرفيقة عزيزة مكاني الحوار بدعوتها لهذه الإطارات للمزيد من الانخراط في مثل هذه القوافل كآلية من آليات دعم العاملات والعمال وإسماع صوتهم/هن حتى تحقيق المطالب.

عثمان بن عليلا : على مقربة من لساني

عبد اللطيف صردي

عانقت الحكمة فما برحت علما على نار وهي متقدة في عالم سفلي يغط في سباته.ظل طول المسار يتلو فينا تيهه وعشقه ويرتق فينا جبننا درء وتفاديا لمجابهة الحقيقة .لأننا بصراحة ركنا للجاهز ولخمول العقل الذي لا يغامر ويلج المحذور ولا يجازف. واستسلم لليقينيات.كعادته لا يكن اي حقد لكل البرية وان خالفته الرأي والرؤية في روية .لا احد في هذا الهامش كان يضاهي مملكة عثمان بن عليلا في درس الفلسفة .لم يكن نمطيا يسرد تاريخ الفلسفة كما يروم المقرر في أحسن الأحوال .يأتيه التلاميذ من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ليوم الامتحان وما بعده وربما سلكوا هذا الدرب طول الدهر.لم يكن الاستاذ مول الفلسفة كما يسمونه بهندامه البسيط وشعره الغزير وجسده الواهن شعلة فكرية ووجدانية وروحية وحبه وعشقه لدرس الفلسفة فقط بل تخطى اسوار ثانوية مولاي اسماعيل .فغدا حديث الفضاء برمته وطيفا يضع بصماته على الطاولات المنخورة لمقاهي ودور الشباب و وسط المدينة في كهوف الليل السرمدي ومغاراته.لا تمنعه العتمة أن يجاهر ببوحه المتمرد.

كان عثمان لايكترث ولا يبالي بكل الامور التي تنحو نحو كل ماهو ذو طبيعة مؤسساتية .ضاربا بها عرض الحائط لايتباهى ولا يسعى اليها سعيا حثيثا او مشبوها .يحيى حياته بذوقه وضائقته .زاهدا في كل ملذات الحياة معريا كل تلاوين الزيف ناقدا ومحللا يسعفه جهازه المفاهيمي وغزارة معارفه خاصة المتجاورة مع الحقل الفلسفي كالتاريخ والابستيمولوجيا والسويولوجيا وعلم النفس والنقد الادبي ومقارنة الأديان.

ترى هل كان عثمان يعشق الحكمة ويسعى لها كسقراط ويولد الافكار عند مريديه ومحاوريه ومتعلميه وخلانه وهل كان نتشوبا حتى النخاع أو لبس ودثر بعبث كامي في رواية الغريب او تنفس عالم كفكا الغرائبي كما ورد في روايته المسخ.هل كان مشاء في الاسواق والساحات منصتا لسلطة العقل وهذيانه .هل غرف من الشعر الصوفي ولبس جبة الحلاج وحل بها كما يظهر من شذراته التي أوصى بها لرهط ممن رافقوه الى اخرمشواره (على مسافة من لساني) .هل كان غيوانيا عاشقا ومتذوقا وفنانا والا لماذا ظل يرابط في خلواته مستمتعا بموسيقى غناوة بموكادور قبلة البويهميين والغجر .الذين ينشدون السكينة والسلام ضاربين بعرض الحائط كل فوضى واستلاب قيم السوق والاستهلاك.هذا الإلاه العصري المخاتل.هذه الآفة التي أدخلت العباد الى عبودية أنيقة .

فما أحوج درس الفلسفة لأمثالك لقد طبعت أجيالا بميسم النقد والحداثة والفكرالجدلي لاتضع الخطوط الحمراء. ولتسمح لي أو تصفح لي زلتي ايها العابر والمقيم فينا. أني سطوت على عنوان شذراتك لأضعها عنوان محاولتي المتواضعة في شخصك الجميل. فسلام لك ولروحك الطمأنينة.

في البدء كان مسرح الجماهير

نورالدين موعابيد

مازال أبو الفنون يجترح أقاويل قد يخطئها العد، إذ تواترت الاتجاهات، وتناسلت التيارات، واختلفت المذاهب.. وبما أن الحيز لا يسعف تتبع مساقط غيث هذا الذي قلته، فإنني سأقتصر، مرغما، على علاقة المسرح بالجماهير حتى لا يجهز النسيان، على ما وقر في الأذهان(الذاكرة الأدبية، النقدية) من ظلال تلك العلاقة، لاسيما أن هذا الاتجاه أسال/يسيل لعاب أكثر من مسرحيّ بالوطن العربيّ. يقول يوسف العانيّ: «نحن لا نؤمن مطلقا بمسرح الصالونات، و نؤمن إيمانا تاما بارتباط المسرح بالجماهير، و بأن يكون هذا المسرح جادا حتى في فهمه الكوميديا..»(نقلا عن عليّ حسين» قراءة في مسرح يوسف العانيّ». مجلة الثقافة.العدد:01. السنة:1980.ص:33.).والواقع أن BRECHT لطالما ردد بزهو أن مهمة المسرح هي تطبيق مقولة MARX:»لم يعمل الفلاسفة حتى الآن إلا على تفسير العالم، في حين كان عليهم أن يعملوا على تغييره.» ولعل هذا ما دفع المسرحيّ المذكور إلى الاعتراف بأنه، هو ورفاقه، يريدون مسرحا» ممتعا يحمل البهجة و السعادة من خلال تراكمات متاعبنا اليومية، ومن خلال أزماتنا الحادة التي لن نوافق على تحويلها إلى مواقف بائسة تقودنا إلى الاستسلام والظلام المطلق.»(المعطيات نفسها، الصفحة نفسها.).و من البداهات أن الإمتاع شقيق الإقناع أو أخوه من الرضاعة لأنهما مرتهنان بأن يغتبط المتلقي بتغيير الواقع، و بتحرير الإنسان من الحيف و الزيف.. ولذلك فهما منفتحان، فاتنان، أسران محمّلان برؤى مشرقة، وضاحة، لكن الحساسيات الجمالية ليست متطابقة «أعتقد أن ما ينتاب الحساسية الجمالية الجديدة من شعور بالاشمئزاز إزاء كل ما هو إنسانيّ في الفن مشابه شعور الإنسان المتميز أمام تماثيل الشمع..»(José ortéga y.Gasset.»تجريد الفن من النزعة الإنسانية». ترجمة جعفر محمد العلونيّ. وزارة الثقافة السورية.ط:01.السنة:2013.ص:42).

إن هذا الرأي/الموقف المتطرف، الداعي إلى نبذ الأبعاد الإنسانية في الفن، متهافت، متهالك، لا يصمد هنيهة، إذ ينسفه من أساسه (إن كان له أساس أصلا)، ويشمّعه بالشمع الأحمر كونُ الفن خصيصة إنسانية يتفرّد بها الكائن البشريّ دون سواه: الكائن الحيوانيّ، الكائن النباتيّ، الجماد، بل إنني أراها الجسر الذي عبره في رحلته الانتقالية من الطبيعة إلى الثقافة. ولا جرم أن مسرح الجماهير مسرح سياسيّ لاته وعُزّاه التحرّر والتحرير، ينقل جودة عبد النبيّ عن سامية أحمد، قولها: «لقد عمل المسرح السياسيّ دائما على خدمة الحركة الثورية.. حاول أن يقدم للطبقة العاملة أعمالا تمهد الطريق إلى الحصول على مكاسب والوصول إلى تحرّرها من «اغترابها»، لذلك جعل أبطال المسرح السياسيّ ممثلين الكيان سياسيّ واقتصاديّ، وأصبح المسرح نتيجة ذلك جريدة ناطقة تفسر العصر الذي نعيش فيه.»(المسرح السياسيّ المعاصر في مصر. الهيئة المصرية العامة. ط:01. السنة:2015. ص:19.).هكذا يمكن استنتاج وظيفة هذا الاتجاه المسرحيّ بيُسر، فإذا هي صوغ الأسئلة المجتمعية، التي تنسج «الرؤيا العميقة، الواضحة التي تصاحب ميلادا أو فجرا جديدا.»(نقلا عن المرجع نفسه ،الصفحة نفسها.).و لا يضيره في شيء إن استعصت عليه الإجابة-ات-الفورية، الحاسمة. يقول يوسف العانيّ، مرة أخرى، منتقدا موقف من يعادي مسرح الجماهير: «لقد نسي هؤلاء أن الفنان يجب أن يحيا مع الآخرين، وأن يحاول جاهدا التغلغل في أعماق الجماهير ليأخذ منها مادته.. وكأن هؤلاء لا يعرفون أو أنهم لا يريدون أن يعرفوا أن على الفنان واجب العمل مع الآخرين في تطوير المجتمع.. لأن الفنان ليس مجرد وسيلة لإلهاء الناس وإشاعة الطرب و المرح في نفوسهم، ثم إنهم نسوا أو تناسوا أن السياسة وسيلة من وسائل تطوير المجتمعات وأن المسرح حياة كاملة وأن السياسة قد أصبحت في عصرنا الحاضر جزءا من الحياة.»(مجلة المعرفة، العدد نفسه،ص:35).

والظاهر أن عيون» النقد الأدبيّ القديم» لم ينجُ منها حتى ما تقذى به من إشارات لطيفة إلى أن الحياة والأدب توأمان يرضعان الأثداء نفسها، مع احتفاظ الأدب بالوظيفتين: الوظيفة المفسرة، والوظيفة الناقدة، نحو ما قال ماثيوس أرنولد معرّفا الأدب. وقد لا أثقل عليك، عزيزي القارئ، إذا ما نوّرت مفهوم الاغتباط بتغيير الواقع معتدا برأي صاحب المسرح الملحميّ BRECHT، الذي موجزه أن المسرح لا يحتفي بتحرر بروموسيوس، وإنما قشدة همّه هي تحريره والاغتباط بهذا التحرير، حتى لكأن المتفرجين يستشعرون ما يستشعره الفائز على الطغيان. (يُنظر ما استشهد به إرنست فيشر في مؤلفه «ضرورة الفن» ترجمة أسعد حليم.الهيئة المصرية العامة.1971.ص:19.الفصل الأول.)

كانت هذه السطور مجرد محاولة «تخدش» سراديب الذاكرة الأدبية، النقدية تحديدا، وهو «خدش» أراه محمودا، وإلا فإن أقلاما أخرى ستستدرك ما فيه حاجة إلى استدراك.. أخيرا فليعذرني القارئ الكريم إن أوجزت حيث لا ينبغي الإيجاز، أو أسهبت حيث لا يُحمد الإسهاب.

أبريل 2025

حبر دم

عائشة جرو

لا أعرفهم
لكني أراهم
يصطفون شلوا شلوا
في طوابير المذبح
مساء، ليلا، وعند كل صبح
في غزة والضفة والقدس
يمرون في الشمس
محدقين بنا مشفقين
على طوابير بين مسلخ
الماء والخبز.

ظلالهم رشيقة كأنهم يتأهبون
لنهار جديد،
يصدحون بأناشيد الصباح، متصببين
يسقون بذور الفجر

ما تعرفت على ملامح ملائكية
لكنها شنفت مسامعي بأغنيات
وهي تعبر السحاب،
تركت كراريسها على طاولات الخيام
مشرعة على الحياة.
ضفائرها أجنحة حمام.

لم تقبل بناني ترابهم
لكن روحي تحفظ تراتيل مجدهم،
تسمق في أغصان السرمدية قلوبهم
أسماؤهم،
وستشخص أبصارهم في وجه التاريخ.

لم أر ضحكاتهم بين شقوق السماء لكني
موقنة أن الغيوم
ستمطرهم رياحين خير وفرح.

كانوا سورا، أناشيد، وأغنيات
على شاطئ غزة صاروا نبض الأرض.

هن هم
ما يراود الشاعر وينفلت
هم هن قصائد حبرها من دم
تسري في أشجار تزهر عند
كل ردم.

ومضات فلسطين

عائشة جرو

لسنا مشاريع موت
شهداء نحيا بامتنان
الفروع الخفيضة تلتحف الصمت
والغصون يرتديها الندى
تقف منذ دهور شاهدة
على الإبادة والعبادة.
برؤية
في كل زوايا التاريخ
سننبت
ونسمق
سينتصب نخلنا وارفا
كي تتمكنوا من الهرب بهدوء.
نغم
تعزفه مجرات
انصت
ألحانا مضت
بانبثاق نجم.
حد الهذيان
ثمار الشجرة الحمراء
منذ سبعين عاما
أغنية تغمي السلام
بين النكبتين وهيروشيما
يتسلل ملحي
إلى حيث حفرت النعامة
ثقبا لحفظ دمي.
لم أكن قد ولدت بعد
لكن غزة والقدس ما فتئتا تذرفان الدم –
في داخلي
و تضخان الحياة من قلب الأرض / فلسطين في شرايين الكون.
تلك جموع الأرواح، تنزح. إلى حيث لا وجهة سوى
الخلود ككل مرة. تلك نوى الزيتون
ترتجف قليلا
وتمتد إلى الأبد .
مسير
يوجعني
يطفئ أطفالا
في العيون
يضرم آمالا لا طالما سكنتها
في مشهد يومي مدمي
وأرتل: يا غزة يا امرأة الضياء أنت شمس العلياء. من ألف إلى ياء لا
تسدلي رموشك
حتى لا تمتصنا ، وإلى أبد الآبدين ، العتمة .
طنجة: ابريل 2025

عبد الرحمان عبيبي:

إن المرحلة الحالية التي يمر منها النظام الرأسمالي باتجاهه إلى التركز والاحتكار ماهي إلا بداية حفر قبره بتعبير ماركس، بشرط ادراك النقيض المتجسد في كل المتضررين من الاستغلال والقهر الطبقيين وفي طليعتهم الطبقة العاملة

تقديم

تستضيف الجريدة الرفيق عبد الرحمان عبيبي، عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي بفرع مكناس ومتخصص في الاقتصاد السياسي والشؤون المالية، نشكره على مساهماته المستمر في أعداد سابقة لجريدة النهج الديمقراطي وكلما طلب منه ذلك ودعمه لها ادبيا وفكريا والاهتمام بها.

■ عرف المغرب خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا مهولا للأسعار هم مختلف المنتجات والخدمات، وطرحت اسباب متعددة في تفسيره ومنها الاحتكار. فما علاقة الاحتكار بارتفاع الاسعار؟

● في البداية أود ان أتقدم بالشكر والتحية والتقدير لكل الرفاق والرفيقات الساهرين والمكافحين من اجل استمرار هذا المنبر الإعلامي التقدمي في ظل ظروف جد صعبة وعصيبة يهيمن فيها الاعلام الرقمي وتتراجع فيها نسبة القراءة، وبالمناسبة كذلك لا يفوتني تقديم كل الشكر والتحايا لجميع متتبعي وقراء الجريدة، وأعتبرهم دعامة وركيزة أساسية لضمان استمرارية جريدة النهج الديموقراطي.

وقبل الجواب على هذا السؤال، لا بد من تحديد ولو بشكل مبسط و موجز ماذا نعني أو نقصد بالاحتكار فهذا المفهوم أي الاحتكار يقصد به الاستحواذ / سيادة شركة أو مجموعة قليلة من الشركات ، و قد تكون مؤسسة أو مجموعة قليلة من المؤسسات ، تبسط هيمنتها (حتى لا نقول سيطرتها بالكامل في بعض الفترات) على سوق معين (السوق هنا يعني عرض و بيع مادة معينة) و ذلك بواسطة فرض منتوجها كمنتوج وحيد(وقد تنعدم فيه معايير الجودة) و يتم تسعيره و بيعه بثمن مرتفع يضرب في العمق مصلحة المستهلك (وبشكل خاص الفئات الهشة و الضعيفة في المجتمع أي الطبقة الكادحة و المهمشين) لاعتبار أن هذه الأخيرة تعيش الهشاشة و قدرتها الشرائية متدهورة و قد أدى و يؤدي هذا الاحتكار الى تفشي الفساد و تنامي اقتصاد الريع (ما يقع ببلادنا خير مثال) و قد نعود في الأخير الى نتائجه بتدقيق ان الاحتكار الاقتصادي يتيح للشركة او الشركات القليلة المهيمنة الى التحكم اكثر ان لم نقل و بشكل كامل في اليات التوريد و الإنتاج و حتى التوزيع مما يفسح لها المجال و بشكل متواطئ فيما بينها او لوحدها الى الزيادة في الأسعار بالشكل الذي تراه ينمي أرباحها الخيالية طبعا في ظل غياب اية رقابة قانونية. ووفقا لهذا التعريف المختصر لمفهوم الاحتكار فان ما عرفته ولازلت تعرفه بلادنا في الفترة الأخيرة من احتكار من طرف مجموعة قليلة من الشركات الأجنبية و المحلية ، لمجموعة من السلع و الخدمات ، يعد من بين احد الأسباب الأساسية في ارتفاع وغلاء الأسعار و بشكل مهول لجل المواد الأساسية و كذلك الخدمات ، و خاصة الحاجيات ذات الأولية و الأساسية بالنسبة لكافة شرائح المجتمع ، فالمحروقات مثلا وما لها من انعكاسات على مجموعة من القطاعات الاخرى ، عرفت ولازالت تعرف ارتفاعا صاروخيا مباشرة بعد تحرير سعرها أي بعدما تم حذف صندوق المقاصة ، هذا نظرا لسيطرة و استحوذ ثلاثة او أربعة الشركات على الحصة الكبرى في السوق المحلية و أصبح التواطؤ فيما بينها هو السائد حيث راكمت وعلى حساب المستهلك وعلى حساب اقتصاد البلد أرباحا ليست خيالية فقط ولكن غير مشروعة بتاتا ولا تحترم حتى الحد الأدنى للقانون (ان كان هناك من قانون)، ويعتبر تراكم هذه الأرباح بمثابة ريع، لأنها لم تحصل على ذلك في وضعية طبيعية للسوق حسب منطق الرأسمال وحتى لا نطيل في الجواب لان المجال لا يتسع لذلك فيمكن استحضار الاحتكار الواسع في مجموعة من المواد الأخرى (الاعلاف الغذائية ، اللحوم، قطاع الاتصالات...)

■ المتتبع للبنية الاقتصادية والمالية يلاحظ أن التركزات الرأسمالية المعبرة عن الاحتكار اقتصرت طويلا على قطاعات محدودة مثل القطاع البنكي، لكن في الوضعية الحالية يبدو توسع الاحتكار إلى ما هو مرتبط بشكل مباشر بالمواد والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن، ما هي في نظركم الظروف التي ادت إلى هذا التغول الاحتكاري؟

● للجواب على هذا السؤال، يقتضي أولا تحديد مفهوم التركزات الرأسمالية تعني تركيز او احتكار سواء الثروة او السلطة الاقتصادية وحتى القرار السياسي من طرف فئة أو كمشة محدودة جدا من الشركات لتضطر بعد ذلك الى تغييب والسعي الى اقصاء المنافسة مما يؤدي الى السيادة والاستحواذ بشكل كلي على كل مفاصل الحياة الاقتصادية داخل بلد معين.

إذن فمرد أو سبب عودة هذا الشكل من نمط الرأسمال في المرحلة الأخيرة يعود الى احتداد واختناق الازمة الاقتصادية التي يمر منها النظام الرأسمالي العالمي بشكل عام ، حيث أن السمة الحالية لهذه الأزمة هي ارتفاع حدة التضخم ، الركود والكساد الذي تعرفه الأسواق العالمية مما يؤدي الى تقلص وانخفاض الأرباح وهذا ما لا يقبله الرأسمال، بحيث نعلم جيدا أن ميل معدل الربح نحو الانخفاض علامة على أزمة حادة تدفع بالرأسمال الى البحث عن تضميدها وذلك بالحديث عن «فعالية السوق»، «الابتكار»، «المنصات» وأخيرا الحديث عن دور «الذكاء الاصطناعي»، «بعيدا عن أي قواعد فكرية وأخلاقية ، أي أن النظام الرأسمالي الحالي أصبح يعمل تحت ياقطة أيديولوجية تقنية خفية تسوغ الاستغلال بل والهيمنة والسيطرة بالقوة والنار إذن فعودة التركز والاحتكار الاقتصادي ماهي الا علامة على تغوله وتوحشه بل وقد نقول بداية انهيار الليبرالية.

■ طرحنا في مدخل هذا الحوار علاقة ارتفاع الاسعار بالاحتكار، ما النتائج الاخرى المباشرة وغير المباشرة لهذا الاحتكار؟

● أما الجواب على هذا السؤال، وبالضبط عن النتائج الأخرى المباشرة وغير المباشرة للاحتكار فهي متعددة وكارثية ويمكن إجمالها بشكل مركز في المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى المستوى السياسي ، فالاحتكار المالي يؤثر وبشكل كبير على القرار السياسي « السلطة» ،ويضرب في الصميم مفهوم الشفافية والحكامة وكذلك لايترك أي مجال لربط المسؤولية بالمحاسبة وكذلك يساهم بل ينتج الشلل وعرقلة أي إقلاع نحو الإصلاح حسب فهمهم كحد ادنى على الأقل .

اما على المستوى الاجتماعي فالانعكاسات كارثية بحيث اتساع رقعة الفوارق الطبقية والمجالية ، تنامي الفقر والهشاشة الاجتماعيين بتنامي كلفة المعيشة، تصاعد وتيرة البطالة كل هذا أدى ويؤدي الى فقدان الثقة في العمل السياسي وكذلك في المؤسسات على حد سواء.

وأما من الناحية الاقتصادية فقد اشرنا في البداية إلى التهاب الأسعار وضرب القدرة الشرائية وتدهورها غياب أي تجويد للسلع والخدمات ما دام ان المحتكرون يبحثون ويلهثون وراء تحقيق ومراكمة الأرباح. وحسب المنظور الماركسي فالتركز والاحتكار هي الطبيعة البنيوية للنظام الرأسمالي كسبيل لتراكم راس المال ومن ثم تنمية الأرباح على حساب الطبقات الشعبية وبالخصوص الطبقة العاملة هذا طبعا وكما قلنا سابقا فمنطق تراكم الرأسمال هو في حاجة ماسة إلى ركيزة أساسية أي الاحتكار والتركز للحفاظ بل ولاستمرار تصاعد وتيرة الأرباح حتى لا يميل معدل الربح الى الانخفاض.

وكخلاصة إن المرحلة الحالية التي يمر منها النظام الرأسمالي باتجاهه إلى التركز والاحتكار ماهي إلا بداية حفر قبره بتعبير ماركس، بشرط ادراك النقيض، المتجسد في كل المتضررين من الاستغلال والقهر الطبقيين وفي طليعتهم الطبقة العاملة ومعها عموم الكادحين والمهمشين لقوته التي لن تتحقق إلا بالوحدة والتنظيم والتضامن.

لا محيد عن تحويل

معركة إسقاط التطبيع

إلى شأن شعبي

التيتي الحبيب

يتضح من خلال تجربة جبهة مساندة فلسطين ومناهضة التطبيع هذه المفارقة الغريبة: كلما ارتفعت الاصوات في مسيرات الجبهة منددة بالتطبيع كلما ازدادت شراسة النظام في توسيع التطبيع والاجهار به. على ما يبدو ان النظام القائم يسوق مناهضة التطبيع ومبادرات الجبهة الى حلفائه وكأنه يقول لهم انظروا الى ما اتعرض له من ضغط لكنني اصمد وأتحدى وادافع عن مصالحنا المشتركة في التطبيع. انه يسوق ذلك وعينه على النتائج وعلى ما سيجود به المنتفعون من التطبيع داخليا وخارجيا. وإذا كانت اهم نتائج السياسية التي حصل عليها النظام القائم هي علاقة الحماية الموعودة من طرف الكيان الصهيوني وادارة الدولة الامريكية فان النظام يسعى الى المزيد من تجسيد تلك الحماية لتعم مجمل ميادين مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية والامنية والثقافية والديبلوماسية.

يعود تعنت النظام ورفضه لمطالب مسيرات جبهة مساندة فلسطين ومناهضة التطبيع الى محاولة تقديم كل ذلك وكأنه صراع نخبة معارضة عدمية وتكفي شيطنتها امام الراي العام الشعبي لكي يعزلها ويبطل مفعولها. لذلك نجده يبدل ما في وسعه من خلال تسعير الاعلام المرتزق لبث الاشاعات والاكاذيب والصاق تهم الخيانة والاتجار في القضية الفلسطينية وقد استطاع ان يجند لذلك اعضاء وعضوات في قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي الذين يقدمون الان خدمة الهجوم على الجبهة بمبرر انها تخدم اجندة حماس.

لكن الجبهة صمدت في مسيرتها النضالية وقد مدتها الحركات النضالية العالمية بكل اسباب الصمود والثبات المطلوبين. وتطورت الاحتجاجات نتيجة تحول الخط الرابط للسفن المتوجهة الى فلسطين المحتلة من الرسو في موانئ اسبانيا او البرتغال الى موانئ المغرب. لقد رفضت الطبقة العاملة في موانئ هذه البلدان استقبال تلك السفن وساندتها النقابات والراي العام مما فرض على حكومات تلك البلدان الى منع دخول السفن الى مياهها الوطنية وموانئها.

شكل حادث رسو السفن المحملة بالعتاد الحربي المتوجهة الى فلسطين المحتلة مستجدا مهما نتج عنه قرارين مهمين اولها اصدار فتوى من «علماء» مغاربة حرموا رسو تلك السفن بموانئ المغرب والقرار الثاني اصدار نقابة عمال ميناء الدار البيضاء التابعة للاتحاد المغربي للشغل بيانا يرفضون فيه رسو تلك السفينة بميناء الدار البيضاء وتبع ذلك التحاق الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بنفس موقف الرفض وتبعتها نقابة البيجيدي ركوبا على هذه المبادرة النقابية الجيدة من طرف امش وكدش.

يعتبر الحدثان المشار اليهما بداية تململ جديد في نضال شعبنا وقواه المناضلة. انها بداية نقل هذا النضال من مجال النضال النخبوي المنحصر في المجتمع المدني الى نضال تتجل فيه جماهير الشعب رويضا رويضا. انها بداية تحويل مناهضة التطبيع الى شان شعبي وكل المسوغات موجود وحاضرة لينكشف واقع ان التطبيع وربط العلاقات المتعددة والمتداخلة مع الكيان الصهيوني اصبحت جزء من المعيش اليومي لهذا الشعب وليست حالة من حالات السياسة الخارجية البعيدة عن واقع الفقر والغلاء والاستبداد وتسخير خيرات بلادنا للأجنبي.

24/04/2025

حدث الأسبوع

فاتح ماي..؟

يا بيروقراطيي المغرب اندثروا ...

عزيز عقاوي

تحل ذكرى فاتح ماي 2025 والطبقة العاملة المغربية، والمأجورين، والمياومين، والمؤقتين، والموظفين العموميين، وعموم الكادحين ،والمنتجين في المعامل، والضيعات الفلاحية... يمرون من أحلك أيامهم :

لقد كشرت مافيات الرأسمال التبعي الهجين عن أنيابها، ومرت الى المرحلة القصوى من البطش والاستغلال ، وأحكمت قبضتها على مسام العاملات والعمال، الذين أصبحوا يقطرون دما ،لا عرقا، لكسب رغيف خبزهم اليومي ...

فبعد سجل حافل بالخروقات ،والانتهاكات، والدهس على القوانين الشغلية، والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ...هـا هي المافيا الرأسمالية، وبمباركة البيروقراطيات النقابية، والأحزاب الذيلية للرأسمال الريعي التبعي، تصادق من داخل مجلس الأعيان وخدام المخزن الأوفياء ، على القانون المشؤوم لوأد الاضراب العمالي الى غير رجعة ...

لقد كانت الطبقة العاملة المغربية، وعموم المأجورين والكادحين تعتقد أن مسودة قانون الاضراب المشؤوم هي مناسبة لانتفاضة نقابية أكيدة ، وان البيروقراطيات النقابية ستنفض الغبار عنها لتلتحم بالقواعد العمالية لقتل هذا الجنين /الوحش في بويضته، لأنه يهدد حتى وجود هذه البيروقراطيات نفسها، لكن صاع الباطرونا الهجينة والريعية على وجه العاملات والعمال، قابله صدى صاعين أخرين على وجه العمال ، من قبل البيروقراطيات النقابية، التي اكتفت بالبكاء والنواح وهي ترى القانون يمرر في واضحة النهار من أجل اقبار العمل النقابي ...

وها هم اليوم عمال وعاملات سيكوميك مكناس، يواجهون في معركة بطولية، ستسجل في سجل الكفاح النقابي العمالي، الثالوث الهمجي : الباطرونا والمخزن والبيروقراطية النقابية. هاته البيروقراطية، التي لم تكتفي بالتنصل من العاملات والعمال وطردهم، وهم يقدرون بالمئات ومنخرطين في اطارهم النقابي لعقود خلت، بل أن هذه البيروقراطية ، تابعت قضائيا ، العاملات المشردات في الشوارع وطالبت بتعويضات تقدر بالملايين ...

فبعد هده المهازل وهذه الخيانات ،كيف يمكن للبيروقراطيات النقابية ان تدبج خطابات ،وتنظم تظاهرات فاتح ماي ،وتشنف اسماعنا بالجمل الرنانة، والمصطلحات الغليظة الداعية الى انصاف الطبقة العاملة والى وحدة الصف النقابي تحت شعار تم افراغه من مضمونه :» وحدة وحدة يا عمال، لتحقيق الانتصار.

لقد سقطت كل الأقنعة ،واتضح بالملموس لعموم العاملات والعمال، والمأجورات والمأجورين، أن الهاجس الحقيقي الذي يحرك البيروقراطيات النقابية هو: «استخدام الطبقة العاملة وليس خدمتها» .ولم يعد من خيار أمام العاملات والعمال غير اعلان انتفاضة عارمة على الهياكل الميتة التي اختارت معسكرها ،معسكر الباطرونا والمخزن والريع النقابي .

فيا عاملات وعمال المغرب، انتفضوا ضد البيروقراطية ، قبل أن تتحدوا ضد رأس المال .